جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي و العلوم الجنائية

إعداد الطالب :
- فاطمة إيشر
- قرود قويدر

إشراف الأستاذ:
-د. بن سعدة حدة

لجنة المناقشة

-د/. حجاج مليكة	رئيسا
-د/. بن سعدة حدة	مقررا
-د/. فصيح خضرة	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/M071P/M1539038108/M079020099

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الشكر والحمد لله وحده العلي القدير الذي منحنا نعمة العقل المفكر والبصيرة النافذة والقرار السليم ، وألهمنا الصبر و مكننا من تخطي كل الصعاب ، وبفضل رحمته لنا استطعنا الوصول إلى مبتغانا وتحقيق آمالنا .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة " بن سعدة حدة " ، التي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذه المذكرة وتقديم النصح والتوجيه والإرشاد ، فجزاها الله عنا خير جزاء

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد لنا يد العون والدعم من أجل إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر أساتذة وطاقم كلية الحقوق بجامعة زيان عاشور

ونشكر كل من علمنا حرفا ، وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد

اهداء

إلى منبع العطاء و الحنان..... أمي الغالية

إلى منير دربي و عماد نجاحي مرشدي إلى الطريق النور أبي الحنون حفظهما الله

إلى من شاركوني وقاسموني هذا الحنان اخوتي الأعزاء:

الى اخواتي:

الى زميلتي في المذكرة: فاطمة

الى الاصدقاء

تحية الى كل من عرفني من قريب او بعيد

قويدر

الإهداء

إلى من نزلت طاعتهما مقرونة بعبادة الرحمن و قال فيهما:

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾

إلى من قال فيها الخالق ﴿... واخفض لهما جناح الذُّل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرًا...﴾

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك ويرزقك الصحة و العافية أبي العزيز.

إلى معنى العطاء...إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضيء حياتنا.. إلى من تحت أقدامها الجنان

إلى ينبوع الحنان إلى التي كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى ست الحبايب أمي.

إلى الغائب عن دنيتنا الحاضر في ذاكرتنا أخي الغالي أحمد ياسين رحمه الله.

إلى أسود منزلي إلى أحبتي بل أفئدتي أقصدكم إخوتي

إلى أخوالي و خالاتي وعماتي وأولادهم كل باسمه

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي لكن القدر جعلهن لي أحلى شيء قد أنتظر إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة صديقاتي بالجامعة والعمل

إلى من قاسمني انجاز هذا العمل قويدر

فاطمة

قائمة المختصرات

د.س : دون سنة

د ط: دون طبعة

دوج: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية

مقدمة

مقدمة

تمثل الهجرة جزء من حركة الناس داخل الحدود الجغرافية والسياسية، وخارجها التي تعتبر مكون رئيسي، وثابت لتاريخ المجتمعات البشرية؛ حيث تعتبر الهجرة سلوك طبيعي لصيق بالإنسان، وهذا ما شهده التاريخ من خلال الهجرات البدائية للاستكشاف والبحث عن متطلبات العيش؛ وهذا قبل ظهور الدولة السيادية؛ فهي في أغلب الأحيان تستمر في شكل جماعات بهدف الحفاظ على حياتها، وبالتالي لم تكن الهجرة سلوك سلبي يؤثر على المجتمعات البشرية، فالهجرة عامة لا تعرف اتجاه معين فقد تكون من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب. ففي الفترات الحديثة تطورت، وكثرت الهجرة، وأصبحت من الضرورة نظرا لظروف الأشخاص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ التي تدفعهم إلى التنقل، والعيش في مكان أفضل، وهذا ما تشهده كل أقاليم دول العالم مثل الهجرات في القارة الأمريكية، والإفريقية والأوروبية.

فهذه الأخيرة شهدت حركات واسعة للهجرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية؛ أين أصبحت الدول الأوروبية تشجع الهجرة إليها، وتسعى من خلالها جلب اليد العاملة خاصة من مستعمراتها الإفريقية، وبعد اكتفاء أوروبا من اليد العاملة انتقلت من مرحلة تشجيع الهجرة إلى هجرة انتقائية، بعدما شهدت الدول الأوروبية موجات الهجرة بصيغة كبيرة، لأن الهجرة تخضع لمعادلة اجتماعية ثابتة، وهي الانتقال من مناطق الفقر، والاستقرار في الأماكن الأكثر استقرار وأمان وغنى، هذا ما جعل أوروبا تشهد هجرة وافدة بنسب عالية جدا خصوصا بعد مرحلة وقف الهجرة التي وضعتها أوروبا، وبالرغم من الجوانب الإيجابية التي تحملها ظاهرة الهجرة في تحقيق التنمية، ودعم اليد العاملة للدول الأوروبية، أصبحت بعد ذلك خاصة في فترة أواخر الثمانينات، وبداية التسعينات القرن الواحد والعشرين ظاهرة سلبية جدا، وفي مفهوم جديد من الهجرة القانونية إلى الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية، وتزامنت هذه الأخيرة خلال المرحلة الثالثة التي أفرزتها أوروبا بسبب تغير النظرة اتجاه الهجرة بعدما كانت ايجابية أصبحت سلبية بعدما أصبحت المجتمعات الأوروبية لا تستطيع استيعاب الأعداد الهائلة لموجات الهجرة خاصة الهجرة غير الشرعية، بحيث أصبحت من القضايا والمشاكل الأكثر اهتماما لأوروبا؛ التي أصبحت بعد ذلك تسعى لتوفير الوسائل، ووضع الحلول قصد مراقبتها والحد منها خاصة بعد وضع اتفاقية شينجن 1985، وتجسيدها سنة 1995 الأمر الذي زاد من حدة تزايد الظاهرة، نفس الشيء بالنسبة لدول جنوب المتوسط بما فيها الدول المغاربية، والعربية الأخرى التي أصبحت دول مصدر وانطلاق المهاجرين سواء الشرعيين، والغير الشرعيين وفي نفس الوقت

دول العبور لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من الأفارقة من جنوب الصحراء وغيرها، بعد ذلك أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم المشاكل التي تواجه كلا من الضفة الشمالية، والجنوبية للمتوسط، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي غيرت من معطيات القوة والأمن، وبالتالي أصبحت الهجرة غير الشرعية من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة أمنية، ويعني هذا الكلام أن طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي تغيرت من التهديدات العسكرية التقليدية إلى التهديدات غير العسكرية أو اللاتماثلية مثل الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، حرب المياه والهجرة غير الشرعية، والتي أصبحت تراها الدول الأوروبية تهديد حقيقي أمامها نظرا لما تفرزه الظاهرة من انعكاسات سلبية على مجتمعاتها، خاصة وأن الهجرة غير الشرعية بعد فترة التسعينات أصبحت ذات صلة بالجريمة المنظمة، والإرهاب، وبالتالي أصبحت الفئات المهاجرة تمارس نشاطات شبكات تهريب البشر والأتجار بهم وتهريب الأسلحة؛ وارتباطها كذلك بشبكة تهريب المخدرات وتزوير وثائق السفر إضافة إلى إرتباطها بالتنظيمات الإرهابية وشبكات الإجرام، هذا ما يبرر أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تهديد أمني للدول المتوسطية، وأصبح طرحها في الاجتماعات والإتفاقيات الدولية والإقليمية المشتركة تتمحور حول الأمن، وما هي التهديدات التي تواجهه، فأصبح التوجه إلى أمننة ظاهرة غير الشرعية، قد طغى على النتائج المتوصل إليها في النقاشات الدولية العزم أكثر فأكثر على تبني إجراءات صارمة كلها تصب في اتجاه واحد، يتمثل في: تشديد الرقابة على الحدود، العمل على توقيف قوافل المهاجرين غير الشرعيين المتجهة من الجنوب إلى شمال المتوسط، والتشديد في الإجراءات الإدارية للهجرة العادية خاصة في منح التأشيرة أو ما شابه ذلك، والعمل المشترك لإعادة المهاجرين غير الشرعيين بلدانهم عن طريق الطرد وغيرها من أساليب الإرجاع.

إذن هكذا أصبحت النظرة إلى الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط مقترنة بالأمن من خلال: قوات حرس الحدود، الشرطة، التشريعات القانونية المجرمة الظاهرة، مراكز الاعتقال والحشر، كما أصبحت النظرة للمهاجر غير الشرعي نظرة احتقار، إحباط، ندم، خوف بحيث أنها تدل على أن المهاجر منحرف أو مجرم حقيقي أو كامن، ولعل هذه النظرة تتند إلى ارتفاع نسبة الجرائم التي يتسبب فيها المهاجرين غير الشرعيين سواء في بلدان العبور أو بلدان المقصد، وهذا ما سنتناوله من خلال إحصائيات الأجهزة الأمنية لبعض الدول المتوسطية.

كما أن مفهوم الأمن الاقليمي توسع من مفهومها التقليدي إلى المفهوم الجديد، والذي إرتبط بأمن الإنسان والمجتمع والدولة، من خلال التهديدات التي تواجه مستويات الأمن المجتمعي

والأمن الصحي والأمن البيئي، كما قسمه الباحث باري بوزان إلى ثلاث مستويات الأمن الداخلي، الأمن الإقليمي، الأمن الدولاتي.

لهذه الأسباب تم إدراج الهجرة غير الشرعية ضمن سياسات المشتركة المتبناة من طرف الدول المتوسطية من شمال وجنوب المتوسط؛ قصد مواجهتا والحد منها طالما أن هذه الظاهرة معضلة أمنية تواجه منطقة جيوستراتيجية، وقطبا هاما تأمينه يعني استتباب الأمن في العالم، هذا ما تؤكده الاتفاقيات المشتركة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، هذا ما سندرسه ونعالجه من خلال دراستنا لموضوع : اثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

– من خلال ما سبق ذكره، يمكن أن نبين مبررات إختيار الموضوع كالتالي:

1. مبررات إختيار الموضوع:

تنوعت أسباب إختيار الموضوع بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

– دوافع ذاتية

يعود إختيارنا لموضوع اثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، بدافع شخصي؛ نظرا لميول شخصي اتجاه موضوع الهجرة غير الشرعية، و اهتمام بالموضوع نظرا لتأثرنا الحال المهاجرين السريين، ورؤية عائلات كاملة أصبحت جثثا تترامى بين أمواج البحر هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يعود إهتمامنا بالموضوع نظرا لما أصبحت تمثله الهجرة غير الشرعية من خطر على أمن الجزائر، بحكم نظرتنا أنه على الباحث أن يعطي بعض الإهتمام، ومجالا من الدراسة يختص به دراسة مواضيع تهم وطنه بالدرجة الأولى، وذلك في محاولة منه الإسهام ولو بالجزء اليسير في توجيه صناع القرار نحو بناء سياسة أمنية محكمة .

والرغبة في دراسة وتتبع أطوار تطور هذه الظاهرة التي كانت صحية تحكمها القوانين وتشجعها الدول وعلى رأسها دول شمال المتوسط والتي كانت تعود بالفائدة على الجميع، تحولت الى ظاهرة مرضية تشكل تهديدا للأمن الدولاتي والأمن الإنساني على حد السواء.

– دوافع موضوعية:

كون أن الدراسة في لب المرحلة الراهنة، وهي مرحلة تدفق أعداد ضخمة من المهاجرين السريين، بين الهجرة الإختيارية نظرا لإتساع الهوة بين ضفتي المتوسط، وتدفقات الهجرة الإضطرارية نتيجة الهجرة القسرية؛ التي أصبح يفرضها محيط منطقة المتوسط نتيجة الفشل

الدولاتي من جهة، والحروب والصراعات الداخلية وما تولد عنها من إنفلات أمني في دول ما عرف بالربيع العربي وأيضا الحروب الأهلية.

2. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على أحد أهم التهديدات اللاتماثلية الجديدة، التي أصبحت تأخذ حيزا معتبرا من إهتمامات الدول، والهجرة غير الشرعية بدأت تأخذ في الآونة الأخيرة منحنى خطير أدى إلى دق ناقوس الخطر بالنسبة لمجموع الدول ذات العلاقة بالموضوع إنطلاقا من دول الانطلاق إلى دول العبور وصولا إلى دول المقصد، في وقت أصبح القلق من التهديدات اللاتماثلية أكثر بكثير من التهديدات التماثلية.

يأخذ الموضوع أهمية من الناحية العملية في محاولة توجيه القارئ إلى فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؛ كونها تهديد لاتماثلي، ودراسة تاريخ الهجرة، والمراحل التي مرت بها، من المرحلة التي كانت تشجعها الدول المتطورة (دول المقصد حاليا)، وسبب انتقال الدول المتطورة إلى مرحلة الهجرة الانتقائية، أين أغلقت أبواب الهجرة الشرعية فيها، حيث انتقل المهاجرون آليا من الطرق القانونية الشرعية إلى الطرق غير الشرعية، وما صاحبها من ظهور شبكات تهريب البشر والاتجار بالمخدرات في شكل جديد من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

3. الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح كيف انتقلت الهجرة من كونها اسلوك بشري عادي؛ عرف منذ مطلع العصور، وكونه ظاهرة صحية عادية بالظاهرة محمودة مشجعة، ومدعمة من الدول، نظرا لحاجتها للمهاجرين، إلى ظاهرة تهدد أمن الأشخاص والدول، وكدا توضيح المراحل الذي مرت بها الهجرة، من مرحلة تشجيع الهجرة التلقائية، ثم مرحلة الهجرة الانتقائية، وغلق باب الهجرة الذي دفع بالمهاجرين إلى سلوك وطرق غير شرعية؛ ما تولد عنه الهجرة غير الشرعية والغير قانونية.

كما تهدف الدراسة إلى توضيح خريطة إنطلاق المهاجرين، ووجهت المهاجرين السريين إلى دخول حيز جغرافي معين ما يسمى ب " دول المقصد"، ومناطق العبور والشبكات الإجرامية العابرة للحدود التي أصبحت تستقبل وتستغل المهاجرين.

كما تهدف الدراسة إلى المقارنة بين وجهات توجه المهاجرين السريين، ووجهت السياح، أي استهداف المناطق الآمنة، والمتطورة؛ ومعالجة الحالات التي تصبح فيها الهجرة قسرية الاختيارية في منطقة حوض المتوسط.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية الدراسة حول تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي في منطقة حوض المتوسط، حيث أصبح موضوع ظاهرة الهجرة غير شرعية، من أهم القضايا التي يهتم بها المجتمع الدولي، والدول المعنية بهذه الظاهرة في ضل تزايد خطر التهديدات اللاتماثلية، خاصة وأن المنطقة المطلة على بحر المتوسط والمنطقة القريبة من الدول المطلة على بحر المتوسط، أصبحت تعرف نوعا من الانفلات الأمني وتردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الناتجة عن ما سمي بالربيع العربي، وما تولد عنه من انهيار المؤسسات الدولة، والفشل الدولاتي في منطقة الساحل الأفريقي، كل هذا يغذي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، ويؤهلها لأن تكون من بين أبرز التهديدات اللاتماثلية في هذه المرحلة او من خلال ما سبق من توطئة فإن مشروع بحثي يندرج ضمن مشكلة بحثية رئيسية وهي:

– إلى أي مدى أصبحت الهجرة غير الشرعية تشكل تهديد أمني إقليمي على منطقة المتوسط؟

– وتنبثق عن هذا السؤال المركزي الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي ؟

2. كيف نشأة وماهي المراحل الذي مرت بها الهجرة غير الشرعية في منطقة حوض المتوسط؟

الإطار المنهجي للدراسة:

– **المنهج التاريخي:** تم الإعتماد على هذا المنهج نظرا للحاجة إليه لتتبع مراحل تطور ظاهرة الهجرة، منذ كانت ظاهرة صحية شرعية مشجعة من طرف الدول خاصة المستقبلة للمهاجرين؛ إلى حد وصولها إلى ظاهرة مرضية تهدد أمن واستقرار دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

المنهج الوصفي التحليلي من خلال ابراز ووصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحليل ابعادها، واثارها على منطقة البحر الأبيض المتوسط

– **منهج دراسة الحالة:** حيث تم التركيز في الدراسة على تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أمن منطقة المتوسط من جهة، وتأثر ظاهرة الهجرة بمختلف المتغيرات الطارئة،

صعوبات الدراسة:

إن موضوع الهجرة غير الشرعية أصبح من الأهمية التي تجعله محل إهتمام من طرف الباحثين، هذا ما يفسر توفر المادة العلمية الخاصة بموضوع الهجرة غير الشرعية ، خاصة

المراجع باللغة الأجنبية؛ كالفرنسية، والإنجليزية، فالصعوبة الأساسية التي واجهتنا تمثلت في ترجمة الدراسات، والكتب باللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وكثرة المراجع في حد ذاتها وضعتنا أمام صعوبة اختيار أكثر الدراسات دقة، ومناسبة مع الموضوع لذا حاولنا قدر المستطاع الإختصار والإنتقاء والإختيار الدقيق حول المعلومات والدراسات التي تتناول بحثنا فقط.

11. هيكل الدراسة:

إستنادا إلى الإشكالية المطروحة، والفرضيات الموضوعية سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

لقد خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي، والنظري المعرف، والمفسر؛ لظاهرة الهجرة بصفة عامة، والهجرة غير الشرعية بصفة أخص، فقد تناول المبحث الأول الأمن الاقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط بالتطرق إلى مفهوم الأمن و مفهوم منطقة المتوسط إلى جانب المقاربات الأمنية في المتوسط و ذلك من خلال عرض المقاربة الأمنية الأوروبية و المقاربة الأمنية العربية للانتقال بعدها للمبحث الثاني تحت عنوان مفهوم الهجرة غير الشرعية وتطورها نحو أوروبا وقفت فيه على تعريف الهجرة متبوعا بالعوامل الدافعة و العوامل الجاذبة للهجرة غير الشرعية هذا و حاولت وكذلك تبيين تطور الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا و ذلك بتوضيحها عبر المراحل التاريخية التي مرت بها و مناطق الهجرة غير الشرعية.

أما الفصل الثاني فقد خصص لانعكاس ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقليمي في منطقة المتوسط، ومعالجة تأثير الظاهرة على مختلف الأصعدة الامنية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية من خلال مبحثين

الفصـــل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي و الـهجرة غير شرعيـة

لقد شهد القرن العشرون حركة كبيرة للسكان خاصة في فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية وهذا راجع من جهة إلى مخلفات الحرب المباشرة وهي الهجرة فرارا من الحرب، كما أن مخلفات الحرب غير المباشرة أدت إلى انتهاج سياسات من أجل إعادة بناء ما دمرته الحرب وكانت الهجرة عبر أقطار العالم فيما مضى وحتى أوساط القرن الماضي شيئا مرغوبا فيه وظاهرة صحية تتبادل بموجبها المصالح والخبرات، وأيضا بناء الاقتصاد من خلال تشغيل اليد العاملة ولم تكن موضوع اعتراض أو مراقبة من العديد من الدول وعلى خلفية الحرب العالمية الثانية عملت أغلب دول أوروبا الغربية لاسيما المطلة منها على حوض بحر الأبيض المتوسط على استقطاب العديد من اليد العاملة وذلك لما كانت تعانيه في هذا المجال جراء نتائج الحرب.

غير أنه وبعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم في السبعينات أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن الحلول الناجعة ومنه أصبحت هذه الظاهرة من القضايا التي تشغل دول شمال المتوسط وجنوبه على السواء فهي قضية مشتركة بين الجانبين وانتقلت أوروبا من سياسة التشجيع والاستقطاب إلى سياسة غلق الحدود في وجه المهاجرين لما أصبحوا يشكلونه من تهديد للأمن القومي الأوروبي السياسي: الاقتصادي، المالي، الاجتماعي والثقافي. غير أن هذه السياسة التي اعتمدتها الدولة الأوروبية لم تستطع استئصال المشكلة من جذورها كما كان مخططا لها بل زادتها حدة وأدت إلى بروز وجه جديد للهجرة ولظاهرة أكثر خطورة هي الهجرة غير الشرعية .

نظرا لأهمية تحديد ماهية الهجرة غير الشرعية سيتم دراسة هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية وتطورها نحو أوروبا.

المبحث الأول: الأمن القومي في حوض البحر الأبيض المتوسط.

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه أحد أهم مقومات الحياة الإنسانية أمام هذا الاحتياج الملح يبرز دور الأفراد والدولة، المؤسسات والمنظمات الإقليمية والعالمية في العملية الأمنية إذ كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري ،مع اية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد المضامين هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، حيث جمع باحثي الدراسات الأمنية على أنها قبيل التهديدات الحديثة التي تضاف إلى جانب التهديدات التقليدية ومن هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكالية الأمنية الجديدة.

على هذا الأساس فإن منطقة البحر المتوسط ليست بعيدة عند هذه التغيرات والتحولات التي عرفها العالم ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت على السطح تهديدات جديدة كالإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرة غير الشرعية وهي موضوع دراستنا وهو الأمر الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة وعليه و للإحاطة بمفهوم الأمن و معرفة المقاربات الأمنية في منطقة المتوسط سنقوم بتقسيم المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الأمن ومفهوم منطقة المتوسط.

المطلب الثاني: المقاربات الأمنية في المتوسط.

المطلب الأول: مفهوم الأمن ومفهوم منطقة المتوسط.

يثير مفهوم الأمن المتوسطي الكثير من الغموض والتعقيد ولهذا عند الحديث عنه يدفعنا إلى التمعن في مكونات هذا التعريف فالشق الأول منه المتمثل في الأمن يعتبر من بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بالغموض وآثار الكثيرة من النقاشات حول مفهومه وأبعاده، أما الشق الثاني من المفهوم فهو المتوسط فيراد به منطقة البحر الأبيض المتوسط وهو لا يختلف عن المفهوم الأول "الأمن" من حيث الغموض و عليه للخوض في تعريف الأمن و تعريف منطقة المتوسط سنتناول الموضوع في فرعين:

الفرع الأول: مفهوم الأمن.

الفرع الثاني: مفهوم منطقة المتوسط.

الفرع الأول: مفهوم الأمن.

يشكل مفهوم الأمن أحد أهم المفاهيم المتداولة في العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية بشكل خاص وهو يستوجب في هذه الدراسة ضبط مفهومه لغة واصطلاحا.

أولا: الأمن لغة:

من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف.... والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق[1] و يفيد عدم الخيانة ،الحفظ، الطمأنينة بالأخص طمأنينة النفس.

من الثقة: فمؤتمن القوم هو الذي يتقون فيه و يتخذونه أمينا حافظ.

من الحفظ: فقد قيل إن الأمن و هو جمع أمين من الحفظة و المفرد الحافظ و أصل الحفظ هو خوف الضياع و قيل هو الحافظ الحارس و المأمون هو من يتولى رقابة الشيء و الحفاظ عليه.[2]

ومنه يمكن رد المعاني السابقة لمفهوم الأمن جميعها إلى أصل واجد مادامت كلها مشتقات من جذر لغوي واحد مادته الألف و الميم و النون و الذي دأب عليه أهل اللغة أن جميع معاني الأمن هو ضد الخوف أو كما يذكر الأصفهاني "أصل الأمن طمأنينة النفس و زوال الخوف"[3].

ثانيا: الأمن اصطلاحا:

يصعب إيجاد تعريف شامل للأمن وذلك لطبيعة الظاهرة الأمنية فهي ظاهرة غامضة ومعقدة يدخل ضمنها طبيعة التهديد الأمني والآلية المعتمدة لمواجهة هذا التهديد حيث عرفت الظاهرة الأمنية تطورات بتطور عناصر التهديد إضافة إلى تداخله مع بغض المفاهيم نتيجة ذلك نجد غياب الإجماع بين الباحتين حول مفهومه وهو ما أشار إليه أستاذ باري بوزان وهو أحد المتخصصين في الدراسات الأمنية في قوله: "إنه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاث أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وإنتهاءا

[1] ابن منظور، لسان العرب مصر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 164.

[2] مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، مصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، دون ذكر الطبعة ،1996، ص29.

[3] مصطفى محمود منجود، مرجع سابق، ص33.

بالغموض وللاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية"[1]، وعرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه حماية الدولة– الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية.

عرفه باري بوزان على أنه: "غياب التهديد عن القيم الأساسية للمجتمع" يعتبر تعريفه من أحدث تعريفات الأمن الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية ويراه أيضا أنه: "العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيا ا المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن، فإن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضها البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحتوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود و لا يعني"بالعمل على التحرر من التهديدات" تحييده كلية، ذلك أنه في ظل الفوضوية فالأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أبدا أن يكون مطلقا"[2].

يعتبر تعريف أرنولد ولفرز لعام 1952 أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين ويرى باري بوزان أن مقاربة أرنولد ولفرز لمفهوم الأمن أحسن مقاربة عرفت إلى الآن. الأمن حسب أرنولد ولفرز هو : " الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية و بمعنى ذاتي هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم" ويعني بالقيم المركزية بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الهوية الثقافية، الرفاه الاقتصادي، الحريات الأساسية[3].

عدم وجود إجماع حول مفهوم الأمن هو انعكاس مباشر لعدة متغيرات منها طبيعة العلاقات الدولية والتطورات التي تعرفها من فترة إلى أخرى إضافة إلى اختلاف في الإيديولوجيات والرؤى وغياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة.

غير أن التحولات التي شهدها عالم القرن العشرين بدءا من شمولية السياسة الدولية و تحولات العالم نحو الإقليمية كان لها الأثر المباشر في إحداث تغيرات بنيوية في السياسة العالمية و في ظهور و تغير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة و يأتي في مقدمتها مفهوم الأمن و ما شهدته الدراسات الأمنية من انتقالها من الطابع العسكري

[1] خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية،"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014"، ص 10.

[2] تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب ،"مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري ،تيزي وزو، جوان 2014"، ص20.

[3] تباني وهيبة، مرجع سابق، ص 21.

التقليدي إلى الطابع العسكري–النووي ثم إلى طابع مجتمعي– بشري و ذلك بفعل تحول طبيعة و بنية التهديدات ضد أمن الدول و أمن المجتمعات و الأفراد التي لم تعد محل تهديد من قبل دول بذاتها حيث كانت تتبنى سياسات دفاعية لضمان أمنها الوطني المرتبط بصيانة الحدود و الحفاظ على السيادة الوطنية بل إن أمن الدول و المجتمعات و الأفراد أصبح مهددا من قبل نمط جديد من الأخطار و التهديدات غير العسكرية ذات طابع مجتمعي و هذا الأمر يتطلب استجابة و معالجة جديدة و مختلفة حسب طبيعة هذه التهديدات و تكون بتعاون جميع الأطراف و تنسيق كل الجهود لدرء هذه الأخطار و احتوائها.

فإدخال القضايا الأمنية غير التقليدية و المتمثلة في الأبعاد غير العسكرية للأمن ضمن جداول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمي و العالمي جعل هناك قائمة طويلة من المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك و استخدام القوة العسكرية و منها الهجرة غير الشرعية و المتمثلة في التدفق البشري المفاجئ و المتزايد من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشمالية التي عرفت اتساعا وبشكل كبير نحو جنوب القارة الأوروبية.

الفرع الثاني: مفهوم منطقة المتوسط

لقد نشأ على ضفاف البحر الأبيض المتوسط منذ قدم حضارات تاريخية عديدة منها الفرعونية، اليونانية، الرومانية، العربية والإسلامية وتوالت عليه القوى الكبرى المختلفة التي اعتمدت بالأساس على القوة البحرية مثل: اسبانيا، البرتغال، بريطانيا، فرنسا.

يتسم المتوسط بالتنوع والتعدد يظهر ذلك في تعدد اللغات التي بتكلمها سكان المنطقة (العربية، الفرنسية، اليونانية، التركية، الإيطالية، الاسبانية....) إضافة إلى تعدد الديانات: الإسلام والمسيحية وهما الديانتان الرئيسيتان في الدول المتوسطية، كذلك التعدد في الأصول الأصل العربي، الآسيوي، الأوروبي. هناك معيارين لتعريف الدولة المتوسطية وهما معيار جغرافي ومعيار استراتيجي.

أولا: المعيار الجغرافي

يعتبر هذا المعيار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية وهو معيار تقليدي، فالبحر المتوسط جغرافيا عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات هي: إفريقيا، آسيا، وأوروبا ويقع بين خطي العرض46° شمالا وخطي طول 5.50° غربا و36° شرقا وتبلغ مساحته حوالي 2.510.000كلم2 يبلغ طوله من الشرق إلى

الغرب أي: من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم أما عرضه من الشمال إلى الجنوب فيبلغ حوالي 970 كلم[1].

إذن هناك عشرون دولة متوسطية وهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين، لبنان ،سوريا، تركيا، اليونان، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة و الهرسك، يوغسلافيا الفدرالية، ألبانيا، قبرص ،مالطا، إيطاليا، فرنسا، اسبانيا.

ثانيا: المعيار الاستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية.

يتمثل المعيار الاستراتيجي في وجود مجموعة من المصالح والأهداف المش تركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط وليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا فالارتباط يمكن أن يكون اقتصاديا أو سياسيا وهذا يعني وجود علاقات وارتباطات تعاونية تجعل مجموعة من الدول غير المتوسطية بالمعيار الجغرافي مرتبطة على المدى الطويل بالدول المت وسطية تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط.

إذا كان المعيار الجغرافي يقر بوجود عشرون دولة متوسطية فإن المعيار الاستراتيجي يقر بعدم إمكانية حصر الدولة المتوسطية في مجموعة من الدول فالدول المتوسطية وفق هذا المعيار يتسع ويضيق وفقا ورؤيتها لمصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي والتي منها:

الأردن: على الرغم أن ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط إلا أنها من الدول النشطة على مستوى التعاون المتوسطي وترتبط بالدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية.

موريتانيا: لا تملك ساحل ولا منفذ على البحر المتوسط إلا أنها طرف في التعاون المتوسطي فهي عضو في اتحاد المغرب العربي الذي تأسس عام 1989 ويضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وهي كلها دول متوسطية إلا موريتانيا، فهذه العضوية جذبتها إلى البحر المتوسط وتعتبر أيضا طرفا في حوار 5+5 الذي انطلق عام 1990 ويضم كل من دول اتحاد المغرب العربي الخمس وكل من البرتغال، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، مالطا.

البرتغال: تعتبر البرتغال دولة أطلسية وليس دولة متوسطية بالمعيار الجغرافي لكن حضورها دائم في التعاون المتوسطي فهي عضو في الاتحاد الأوروبي وطرف في المبادرات الأورو متوسطية كمسار برشلونة وحوار 5+15. [2]

[1] تباني وهيبة، مرجع سابق، ص 49.

[2] تباني وهيبة، مرجع السابق، ص50 .

المطلب الثاني: المقاربات الأمنية في المتوسط

دفع نظام ما بعد الحرب الباردة الذي عقب سقوط جدار برلين وتفكك الكتلة الشرقية إلى الانخراط في ترتيبات أمنية جديدة بمنطقة المتوسط حيث سعت أوروبا لإيجاد دور إقليمي لها في المنطقة وجعلها منطقة سلام واستقرار دائمة وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي و أمني بين شعوب والدول المتوسط في المقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني مقاربة متعددة لأشكال التعاون تريد من خلالها ترسيخ وجودها في المتوسط وتحاول الإنفراد بدور الإشراف على أمن هذه المنطقة على هذا الأساس أخذ الأوروبيون والولايات المتحدة الأمريكية يطرحون خططا وأجندات أمنية خاصة بالمنطقة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها المتوسط (الهجرة غير الشرعية ،الإرهاب، الجريمة المنظمة...)ومقابل ذلك تبدو الدول العربية المتوسطية بحالة أكبر من الانقسام والتشرد و لفهم الوضع الأمني القائم في المنطقة لابد من النظر له من الجهتين الأوروبية والعربية لذلك سنقسم المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط.

الفرع الثاني: المقاربة العربية للأمن في المتوسط.

الفرع الأول: المقاربة الأوروبية للأمن الاقليمي في المتوسط.

ينظم الإتحاد الأوروبي علاقاته مع الدول المتوسطية في إطار يعرف بالسياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي، ويقسم المنطقة المتوسطية إلى ثلاث مناطق فرعية فالأولى منطقة شمال البحر المتوسط وتضم كل من: تركيا، مالطا (قبل انضمامها للإتحاد الأوروبي)، قبرص ويوغسلافيا سابقا وعلاقات الإتحاد مع هذه المجموعة تستهدف بالأساس إعدادها للانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي وقد انضمت فعلا كل من مالطا وقبرص بداية من سنة 2001 فيما تبقى تركيا دولة مرشحة للانضمام.

المنطقة الثانية هي منطقة المغرب العربي وتضم كل من: الجزائر، المغرب وتونس، أما المنطقة الثالثة فهي منطقة المشرق وتضم كل من: مصر، الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين[1] وفق هذا التقسيم المعتمد أوروبيا في التعامل مع منطقة البحر الأبيض المتوسط يقسم هذا

[1] محمد مصطفى كمال وفؤاد را، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية والأوروبية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ،2001، ص 73،.

الأخير إلى متوسط شرقي ومتوسط غربي و لكل إقليم إستراتيجيته وأجندته السياسية والاقتصادية والأمنية[1].

لقد أفرزت تحولات ما بعد الحرب الباردة نمطا جديدا من التصورات والإدراك حول الأمن والتهديد فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان عسكريا بالدرجة الأولى صار التهديد الجديد شاملا ومركبا، لذا أصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي تركز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من الجنوب.

يمكن رصد هذه التهديدات حسب وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية 2003، حيث أشارت الوثيقة إلى أن التهديدات التي تواجه أوروبا هي: الهجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، أسلحة الدمار الشامل، فشل الدولة، تعكس هذه التهديدات الجديدة العابرة للحدود والأوطان تحول الاهتمامات الأمنية الأوروبية حيث كان في السابق أثناء الحرب الباردة يركز على

الخطر الشيوعي والتهديد العسكري السوفياتي وكانت المقاربة الأمنية الأوروبية تركز على الأمن الصلب بالدرجة الأولى أي العمل العسكري والمواجهة العسكرية.

مع نهاية الحرب الباردة عوضت معادلة الشرق–الغرب بمعادلة شمال– جنوب حيث أصبح الجنوب مصدر الخطر والتهديد فمع طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة تبنى الإتحاد الأوروبي مقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن فأصبح التركيز على الأمن الذي يشمل التهديدات غير المباشرة ولمواجهة هذه التهديدات تبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية متعددة العناصر، مبادرات تعاون وشراكة في كل الميادين بمعنى آخر وضع إستراتيجيات الأمن متعدد العناصر تشمل كل مجالات العمل الخارجي، مناورات دبلوماسية، مساعدة اقتصادية، عمل عسكري إن اقتضى الأمر، أي انتهاج مقاربة شاملة بمعنى المزج بين الأمن اللين والأمن الصلب[2].

الفرع الثاني: المقاربة العربية للأمن الاقليمي في المتوسط

تتحدد المنظومة العربية جغرافيا من موريتانيا غربا إلى الخليج شرقا وتتشارك في العديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية والدينية والاقتصادية تاريخيا ظهرت هذه

[1] تباني وهيبة، مرجع سابق، ص 64

[2] تباني وهيبة، مرجع سابق، ص 73

المنظومة بعد الحرب العالمية الثانية في شكلها الإقليمي المؤسساتي من خلال منظمة الجامعة العربية وفي شكلها الفكري من خلال مشروع الوحدة العربية والقومية العربية، وتشكل وحدة سياسية ما بين الدول العربية مبنية على أساس التكتل لبناء توجه أمني مشترك لمواجهة التهديد الأمني القومي موع الدول العربية والمتمثل في السيطرة الأجنبية خاصة إسرائيل غير أن تحول العلاقات العربية إلى السلام مع إسرائيل (مصر، الأردن، لبنان) واستقلال الدول العربية الذي سار وفق حسابات القوى الأجنبية أدى كل ذلك إلى استكمال حلقة اية مفهوم الأمن القومي العربي.

يعتبر الفضاء المتوسطي مخبر للنظريات والمقاربات الأمنية للقوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، هذه المقاربات تتنافس لتكون المدخل التحليلي للنظام المتوسطي لفترة ما بعد الحرب الباردة وتنوع هذه المقاربات ما بين مقاربات أمنية و جيوسياسية و جيو إقتصادية وأمام هذه المنافسة يكتفي الطرف العربي بتبني واستهلاك المقاربات والنظريات والمفاهيم[1].

غياب التصور الموحد للأمن العربي فسح المجال أمام التدابير الأمنية الأوروبية والأمريكية لإعادة هيكلة المنطقة في سياق يسرنه الخلافات العربية–العربية وعليه في الضفة الجنوبية للمتوسط لم يتم التوصل بعد إلى مستوى الإقليمية الناجحة أو إلى أي ملامح لتشكيل أي بنية أمنية عربية لأن منطق التحرك الفردي هو السائد وبالتالي لا يمكن الحديث عن المقاربة العربية للأمن في الفضاء المتوسطي في ظل غياب وعي أمني عربي مشترك وغياب التصور الموحد للأمن القومي العربي[2].

[1] عبد النور بن عنتر ،"محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، مجلة الشؤون العربية، العدد 159، 2000، ص 73.

[2] عبد النور بن عنتر ،"البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، مجلة الشؤون العربية، العدد 133، 2008، ص 93.

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية وتطورها

يرتبط مصطلح الهجرة غير الشرعية كثيرا بفكرة الحدود بين الدول وكذا بالأنواع الأخرى للحركات السكانية التي باتت ميزة من مميزات المجتمع الإنساني ككل ولكنها في نفس الوقت ترتبط بالسياسات والمنظومات القانونية التي تتبناها الدول مما يجعلها متعلقة بالدراسات القانونية إذ تتناولها هذه الأخيرة على أنها مشكلة تهدد القوانين والاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا المجال كما تتعلق بالعلاقات الدولية بما أن آثارها لا تقتصر على دولة واحدة بل تمس دولا عديدة فتجعل منها موضوعا من مواضيع تعاملاتها وتشمل كذلك علوم أخرى كالاقتصاد وعلم الاجتماع والجغرافيا والعلوم الإنسانية وإن حدة الظاهرة وحداثتها وتزايدها بشكل سريع في زمن العولمة بالموازاة مع نتائجها على الدول، تمخضت عنه تسميات مختلفة تمتاز بكثير من التعقيد والتداخل مع عدة أنواع أخرى من الحركات السكانية على ذلك كان من الواجب الخوض في مفهومها وإيجاد تعريف لها سيكون ذلك بتعريفها لغويا، اصطلاحا وقانونيا ثم معرفة العوامل الدافعة للهجرة الشرعية والعوامل الجاذبة للظاهرة

الأولى متعلقة بالدولة المصدر والثانية متعلقة بدولة الوصول لكن لا يمكن معرفة كل هذه العناصر دون التطرق أولا لتعريف الهجرة بصفة عامة و عليه سندرج في هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: عوامل تطور الهجرة غير شرعية نحو أوروبا

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير شرعية

لإعطاء مفهوم واضح عن الهجرة غير الشرعية لابد أن نعرج أولا على تعريف الهجرة بوجه عام ،سوف تتم دراسة هذا المطلب في فرعين، يتناول الأول تعريف الهجرة أما الثاني يخصص لتعريف الهجرة غير الشرعية.

الفرع الأول: الهجرة الشرعية

الهجرة لغة: الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض أخرى، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن[1].

[1] برهان الدين إبراهيم البقاعي، الإعلام بسن الهجرة إلى الشام، لبنان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت ،1997. ص 26

الهجرة اصطلاحا:

هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة[1]. ويستعمل مصطلح الهجرة إضافة إلى ذلك في مجالات عديدة كهجرة رؤوس الأموال، هجرة الحيوان، النبات وهذا ما يفسر أن للهجرة علاقة بعلوم كثيرة فبالنسبة لهجرة الإنسان بدأت منذ أقدم العصور إذ كان أول استقرار للمجتمع السكاني بالقرن الإفريقي ومصر ثم كانت هجرة جماعية إلى اليمن ومنها اتجهت موجات أخرى إلى مختلف أنحاء الجزيرة العربية ثم إلى أوروبا غربا وإلى آسيا شرقا، مما أبرز عدة تنقلات سكانية وصفت بالمهمة تاريخيا منها هجرة الساميين إلى بابل، هجرة الفينيقيين إلى خليج العقبة ومصر، الإغريق إلى شمال البحر المتوسط والهجرة النبوية من مكة إلى المدينة التي تعتبر أعظم هجرة عرفها تاريخ البشرية، أما أشهرها في القرون الحديثة فهي الهجرة الجماعية لليهود إلى فلسطين[2].

فالهجرة عبارة عن عملية الحركة و الانتقال من منطقة إلى أخرى إما لتحسين وضع الإنسان الاقتصادي أو هربا من ظروف مناخية سيئة أو ظواهر طبيعية مختلفة من الأنماط أيضا هجرة الكفاءات العلمية و نزيف الأدمغة بعوامل طرد تتعلق بواقع الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و عوامل جذب تتعلق بالأجور و مستوى المعيشة و للهجرة مخاطر تتعلق بفقدان الاستثمارات التعليمية و ضياع رأس المال البشري وبالتالي إضعاف القوى المنتجة في المجتمع[3].

التعريف الشرعي للهجرة:

للهجرة شرعا معنى عام وهو ترك ما نهى الله عنه، ومعنى خاص بالانتقال المكاني، وقد وقعت في الإسلام ذا المعنى على وجهين:

الأول: الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن،كما في هجرة الحبشة وهجرة من مكة إلى المدينة.

---

[1] طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، مصر، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، الطبعة الأولى،2009،ص14

[2] صايش عبد المالك ،"التعاون الأورو–مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة ،2007"، ص 13.

[3] نجدت صبري ئاكرة بي، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، الأردن، دار دجلة، عمان، الطبعة الأولى ،2010، ص317.

الثاني: الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان، وذلك بعد أن استقر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة إلى أن فتحت مكة المكرمة.

هناك آيات كثيرة في القرآن الكريم تتحدث عن الهجرة منها قوله تعالى: "فأمن له لوط وقال إني مهاجر إلى ربي إنه هو العزيز الحكيم"[1] وقوله عز وجل: "إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجر وافيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا"[2].

مما سبق عرضه عن الهجرة بصفة عامة يمكن بلورة تعريف الهجرة الشرعية أنها عمل فردي اختياري حر بالنسبة لكل إنسان يتم بشكل إرادي ذاتي و ينص القانون الدولي كما هو معروف حق كل شخص في الرحيل عند بلده ولكنه بالمقابل لا يعطيه الحق في أن يدخل بلدا آخر لا يتمتع بحق المواطن أو حق إقامته المقننة أي القانونية فلحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل في تقرير الذين تسمح لهم بدخول أراضيها والإقامة فيها من غير مواطنيها وتضع كل دولة سياسيات الهجرة القانونية إليها ونظمها، فبعضها يتسم بالليبرالية والشفافية وآخر بالتمييز والانتقائية، وفقا لظروف كل دولة وأوضاعها ومدى حاجتها إلى الوافدين[3].
فالهجرة الشرعة هي الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة.

وتحدث الهجرة الشرعية بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة و لا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول كما تحدث في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها و حاجتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين[4].

فإذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة تتعلق أساسا بالاندماج و تمتع المهاجرين بكافة الحقوق وفقا للقوانين المحلية و الدولية، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية.

---

[1] القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية 26.

[2] القرآن الكريم، سورة النساء، الآية96.

[3] مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى ،2010، ص 145.

[4] ختو فايزة ،"البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،2011"، ص34.

الفرع الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها خروج الشخص من إقليم دولته أو دولة أخرى بطريقة شرعية أو غير شرعية قاصدا دخول دولة أخرى دون الحصول على موافقتها أو بالحصول على موافقتها لفترة ما أو لغرض ما واستمراره على إقليمها بغرض الإقامة الدائمة عقب انتهاء فترة السماح أو دخوله إلى إقليم تلك الدولة (المستقبلة) من منفذ غير شرعي حاملا مستندات غير حقيقية للدخول للمنطقة المهاجر إليها مخالفا بذلك لوائحها ونظمها الداخلية والقواعد المتعارف عليها دوليا[1].

فهي تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا أما المصطلح المتداول فهو "الحرقة" و معناه حرق كل الأوراق و الروابط التي تربط الفرد بجذوره و ويته على أمل أن يجد هو ية جديدة في بلدان الاستقبال[2].

فالهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو إذن دخول مسبق أو لاحق و تعني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية و خاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل.

وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر البلدان تأثرا بها فهذه الظاهرة اكتسبت أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها وأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين.

إن سياسات الهجرة وقوانينها هي من أعمال السيادة الوطنية للدول، فهي التي تقرر بإرادتها الشروط التي تخضع لها، وتحديد من بعد مهاجرا هجرة قانونية أو غير ذلك، ويدرج تحت الهجرة غير القانونية وفقا لنظم الهجرة الأوروبية مثلا الكثير من الحالات فالمهاجرون السريون أو المهاجرون غير القانونيين يمكن أن يدرجوا تحت تصنيفات عدة فمنهم:

[1] رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، لجزائر، دار هومه،دون ذكر الطبعة ،2016، ص 29

[2] ختو فايزة، مرجع السابق، ص35.

-المهاجرون الذين دخلوا دولة ما بطريقة قانونية ويحملون إقامة قانونية ولكنهم يمارسون أعمال بطريقة غير قانونية سواء لأنهم لم يعلنوا ذلك، أو لأن وثيقة إقامتهم لا تسمح لهم بالعمل.
-المهاجرون الذين دخلوا بطريقة قانونية في أي دولة، إلا أنهم يقيمون فيها بطريقة غير قانونية ،سواء لأن إقامتهم أصبحت غير صالحة أو لأنها ألغيت وفقا للتشريعات المنظمة لذلك
-المهاجرون الذين دخلوا بطريقة سرية، ولا يحملون وثيقة إقامة ويمارسون نشاطات بطريقة غير قانونية (السوق السوداء)[1].

كما اعتبرت المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا، اقتصاديا، و حتى سياسيا و أمنيا هذا النوع من الهجرة أخذ منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة حيث أصبحت دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق و أهم هذه الطرق أو الوسائل هي وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور إلى الضفة الأخرى هذا بالرغم من المخاطر التي يجابهونها و على رأسها مفاجآت البحر و ظروفه و كذا إمكانية الاعتقال و الحبس و العذاب الجسدي و النفسي في حالة النجاح في الوصول إلى الجهة الأخرى.

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية بين العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل أفضل يجب فهم أسبابها ذلك أن المخطط التوضيحي لهذه الظاهرة معقد جدا، فتصرف المهاجر هو نتاج مزيج من عدة عوامل داخلية تدفع، لكنه لا تكون هذه الأهمية لو لم توجد عوامل أخرى للنداء في الدول المستقلة سنستعرض العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة للهجرة غير الشرعية فيما يلي :

أولا: العوامل الدافعة في دول المصدر

إن دراسة واقع الدول والتجمعات التي تنشط فيها حركة الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية تدفع إلى الاعتقاد بأن حركة الهجرة نحو الشمال هي حركة تبحث عن الخلاص من واقع معيشي صعب ويمكن حوصلة مختلف هذه الأسباب فيما يلي:

1- العوامل السياسية والأمنية:

تعد الأسباب السياسية والأمنية من أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية وبالخصوص من التسعينات حيث أصبحت أعداد لا تحصى من الشباب

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، المرجع السابق، ص 146.

والقصر يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحتا عن أوضاع أفضل للعيش يجدو ا دون شك في الدول الأوروبية[1].

وبالتالي فالهجرة غير الشرعية ليست سوى نوع من التعبير عن سخط الشباب على الوضعية التي يعيشونها في أوطانهم وهروبا منها ،وإذا كان هذا هو واقع الشباب المغاربي فإن الشباب الإفريقي أسوء حالا، إذ يعيش تحت كنف أنظمة دكتاتورية لا تراعي أدنى اهتمام لحقوق المواطنين وحريا م وتزيده تعقيدا الصراعات السياسية التي تصل في أغلب الأحيان إلى نزاعات مسلحة[2] يكون الشباب جزء منها ومن جهة أخرى فإن الدول المصدرة للمهاجرين كالدول المغاربية كانت في مرحلة ما ترى في هجرة اليد العاملة كوسيلة فعالة لاستقرار سوق العمل لديها ومعالجة مشكلة البطالة ووسيلة من وسائل نقل الخبرة والتقنية بالتكوين المهني للمهاجرين، ولهذا في ف ترة الثمانينات كانت هذه الدول لا تبحث عن حلول لوقفها بقدر ما كانت تسعى لتحسين وضعية رعاياها، كانت الدول المغاربية تعتبر أ ا مشكلة أوروبا لوحدها ولا تعني دول الانطلاق أو العبور، خاصة وأن دول المصدر ككل لها عدة فوائد من هذه الظاهرة أبرزها إدخال العملة الصعبة التي وصلت في عام 1997 لأكثر من 77 مليا دولار وهي قيمة لا تفوقها إلا مدا خيل البترول، وتحل المغرب الصدارة بين الدول المغاربية بـ: 43 مليار درهم في عام 2003 و37.2في عام 2004 ثم تأتي تونس ثم الجزائر[3].

زد على ذلك انعدام الأمن والأمان وتتمثل الأسباب الأمنية في عدم استقرار الأمن بالدول المتسلل منها والخوف من التعرض لاعتداءات نتيجة السبب الأول و هو عدم الاستقرار الأمني[4]. ذلك أن الحروب هي أكثر ما يميز القارة الإفريقية يضاف إليها مجموعة لا حصر لها من الصراعات العرقية والإرهاب التي تعتبر من بين أهم العوامل المتحكمة في الهجرة غير الشرعية.

---

[1] ساعد رشيد ،"واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012"، ص61.

[2] محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، الهجرة غير الشرعية المشكلات الاجتماعية، مصر، المكتب العربي للحديث ،الإسكندرية، دون ذكر الطبعة 2008، ص 180.

[3] صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص 44.

[4] رؤوف قميني، المرجع السابق، ص 73.

2- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

نتيجة ما يعرقل تنمية القارة الإفريقية ومجتمعاتها من صعوبات اقتصادية واجتماعية المتمثلة في محدودية الموارد المتاحة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة وانخفاض مستويات الأجور في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة الأساسية وفقد الأمل في تحسين مستوى المعيشة[1].

يعود كل هذا إلى أن اقتصاديات الدول المصدرة لليد العاملة في اتجاه الشمال هي اقتصاديات هشة تفتقر في مجملها إلى التخطيط والبرمجة المسبقة بعد ضبط الاحتياجات وتحديد الإمكانيات في مستوى الموا رد الطبيعية والبشرية فجل هذه الدول حتى تلك التي تمتلك موارد طبيعية أساسية موجهة للتصدير لا تحسن توظيف عائدات صادراتها في برامج التنمية الوطنية بالقدر الذي يضمن موارد رزق لأقصى عدد ممكن من الأسر التي تفتقر إلى مداخيل تؤمن لها لقمة العيش.

هذا بالإضافة إلى أن الشمال يسيطر على اقتصاديات الدول الضعيفة من خلال ربط هذه الاقتصاديات باقتصادها عن طريق مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث تظل مشاريع التنمية بدول الجنوب تدور في فلك الاقتصاد العالمي الذي تحكمه الدول القوية اقتصاديا وذات النفوذ سياسيا[2]. كل هذه الهشاشة الاقتصادية تخلق هشاشة في الوضع الاجتماعي.

كما أن الوظيفة ليست لقمة عيش فحسب، بل هي اعتراف بالوجود، ومن دونها يشعر العاطل عن العمل أنه يعيش ملفوظا على هامش المجتمع، كما يشعر أي شاب بالضياع لو ظل فترة طويلة بعد إتمام تعليمه عالة على أسرته، ولذا فإن بعض أمثال هؤلاء، يخاطر بركوب قوارب الموت متجها نحو ها هو لبعد قيامه بحرق وثائقه التي تربطه ببلده الأصلي، لئلا تتم إعادته إليه على أمل اللحاق بواقع معيشي جديد في المهجر[3].

ثانيا: العوامل الجاذبة بدول المهجر

العوامل الدافعة لا تؤدي بالضرورة إلى التفكير في مغادرة التراب الوطني ما لم يكن هناك أمل في تغيير الظروف للحصول على فرصة أفضل في مكان آخر وتتضافر مجموعة من العوامل في جذب الأفراد للهجرة غير الشرعية.

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق، ص 149.

[2] رؤوف قميني، المرجع السابق، ص 70.

[3] مصطفى عبد العزيز مرسي، المرجع السابق، ص 150.

1- العوامل السياسية:

تعود جذور الهجرة غير الشرعية إلى سياسة دول الإتحاد الأوروبي التي انتهجها في الفترة ما بين 1973-1974 مع أزمة النفط وتصحيح أسعاره إثر حرب أكتوبر 1973 حيث أغلقت دول المهجر الأوروبية الأبواب أمام الهجرة القانونية، وفرضت إجراءات صارمة للحد من منح رعايا دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تأشيرات الدخول إليها وكانت هذه الأزمة نقطة تحول بالنسبة إلى الهجرة الدولية من الجنوب إلى الشمال، ومع منتصف السبعينات دعمت سياسات إصدار القوانين والإجراءات والتدابير مراقبة الحدود ومتابعة المهاجرين غير القانونيين[1].

كما أن الإجراء الذي ساهم في تشجيع الهجرة غير الشرعية هو تسوية الوضعية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق والذي لجئت إليه الدول كإجراء استثنائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير الشرعية ولإجراء إحصاء دقيق حول أعدادهم وقد لجئت لهذه العملية عدة بلدان كتجربة تسعى من خلالها لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية بعد غلقها لحدودها لكن هذه العملية كان لها أثر سلبي كبير حيث أدت إلى تشجيع طالبي الهجرة على المغامرة بالدخول خلسة مادامت وضعيتهم ستسوى كما جعلت نشاط شبكات التهريب يتضاعف وتأكدت بعض الدول من فشل هذا الإجراء[2].

2- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

إن ما يغري صاحب الهجرة إلى الغرب ويدفعه إلى تحويل ذلك إلى مشروع يبذل كل ما في وسعه وما في غير وسعه لتنفيذه هو ذلك المظهر الاقتصادي والرفاه الاجتماعي الذي يشاهده في وسائل الإعلام والتي تدفع في اتجاه الترويج لفكرة المجتمع المثال أي إبراز الغرب على أنه المثال الحقيقي والمجسم للمجتمع الفاضل[3].

تندرج الحرية ضمن العوامل الاجتماعية الجاذبة إذ لا يختلف اثنان في الاعتقاد بأن الحرية قيمة أزلية ملازمة لوجود الإنسان منذ بداية الخلق فهي أساس التكليف أي أن الإنسان لا يمكن مساءلته عن نتائج فعل أتاه إلا إذا كانت له حرية إتيان هذا الفعل، فالحرية ذا المفهوم مصدر للإرادة والتعبير عنها، لذلك نجد أن الإنسان ينزع بفطرته نحو الحرية وتظل مطلبه الأساسي

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، المرجع نفسه، ص 148.

[2] صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص 45.

[3] رؤوف قميني، مرجع سابق، ص 62.

إذا ما حرم منها[1]، وهذا ما يلاحظ في الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية تضييف في الحريات وكبت على الأنفاس من قبل الأنظمة الحاكمة على الطبقة المحكومة عكس الدول الغربية التي ظلت تروج للحرية بتعبيرات مختلفة منها منظومة حقوق الإنسان التي اتسعت رقعتها لتشمل الحق في التعليم، الحق في التعبير والاختلاف والحق في الرفاه و التنمية، هذا المشهد العام للحريات ساعد على إغراء وإعجاب الشباب بالحضارة الغربية وإنجازاتها واعتقادهم بأنها الفردوس الموعود لإنهاء مرحلة البؤس والشقاء التي يعيشون فيها وأملهم في تحقيق ثروة كبيرة خلال سنوات قليلة وتحسين وضعهم الاجتماعي وتبدو برامج الهجرة كرحلة لتحقيق الذات في مجتمع يحترم الذات طبق ما يروج له.

تبقى العوامل الجاذبة أقل أهمية إذا ما قارناها بالعوامل الدافعة على اعتبار أن الإنسان إذا كان في وضعية مريحة في بلاده وكان بإمكانه أن يغطي احتياجاته المادية والمعنوية الضرورية بدون عناء شديد وأن يحصل على بعض الكماليات فإنه لن يهاجر وبعبارة أخرى إذا كان بمقدوره أن يعيش حياة كريمة من النواحي الاقتصادية والسياسية فإنه لن يغلب عليه التفكير في الهجرة وكذلك على اعتبار أنه في غالب الأحيان يسعى إلى الاستقرار ولا يريد مفارقة وطنه الأصلي إلا إذا وقع تحت ضغط تلك الظروف[2].

المطلب الثاني : تطور الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

لقد عرفت أوروبا أهم حركاتها السكانية في القرون الثلاثة الماضية سواء تعلق الأمر بالهجرة النازحة أو الوافدة، فبالنسبة للنوع الأول عرف انتشارا واسعا بعد قيام الثورة الصناعية وبروز حركات الاستعمار، أما الثاني فجاء على أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية واستقلال أغلب دول العالم الثالث، أما الهجرة غير الشرعية فإن فترة الستينات والسبعينات هي الحقبة التي يمكن وصفها على أنها عصر الهجرة غير الشرعية وذلك بالنظر إلى حجم تدفقات المهاجرين من حيث المصدر والمقصد وتزايدها المستمر ومن حيث تعدد أشكالها التي أصبحت أكثر تنوعا بعدما شهدته الساحة الدولية من تطور واسع في حركة المواصلات، وفي مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية وقد أدى هذا التطور إلى ظهور مجتمعات يمكن وصفها على أنها مجتمعات عابرة للحدود وهي مجتمعات متكونة من أفراد

[1] رؤوف قميني، المرجع نفسه، ص 64.

[2] خديجة بتقة ،"السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014"، ص39.

وجماعات مستقرة في مجتمعات قومية أخرى جاءت كظاهرة عالمية متعلقة جرة ما بعد الاستعمار التي قامت على أساس مصالح بعض الدول وبالتالي تزامن ظهور المجتمعات العابرة للحدود مع ظهور دول ذات كثافة عالية من تدفق المهاجرين وهي الدول الاستعمارية قديما ،وعلى اعتبار أغلب دول الاتحاد الأوروبي كانت دولا استعمارية فقد اكتسبت عن هذه الميزة تقليدا عريقا في مجال الهجرة غير الشرعية خصوصا وأنها في وقت ما تبنت سياسات ساعدت كثيرا على تشجيعها كل أنواع الهجرة حتى تلك التي كانت تتم في أشكال لا تتطابق مع القانون، ولكن لم يكن من الممكن المواصلة في تطبيق هذا المسار أمام تزايد السيول التي غزت القارة العجوز إلى درجة لم تستطع استيعابها ووجدت نفسها مجبرة على اتخاذ سياسة معاكسة قائمة على غلق الحدود. سنقوم بدراسة مطلب تطور الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا من خلال فرعين : الفرع الأول: الهجرة إلى أوروبا تاريخيا. الفرع الثاني: مناطق الهجرة غير الشرعية.

الفرع الأول: الهجرة إلى أوروبا تاريخيا.

نظرا للموقع الجغرافي الذي تتميز به أوروبا إذ أ نها تتوسط العالم كان سببا في جعلها معبرا دائما لسيول المهاجرين باختلاف أنواعهم غير أن مجموعة أخرى من العوامل المتحكمة في هذه الظاهرة خاصة الاقتصادية منها جعلتها من أهم مناطق الهجرة الوافدة، ولما كانت التطورات الحاصلة في العالم في كافة الميادين لم تستثني حتى التنقلات البشرية فقد كان تأثيرها على الهجرة أن تعددت أشكالها وأهدافها تزامنا مع تطور نظرة الدول إليها واختلاف السياسات التي عالجتها وتباعا لذلك مرت الهجرة بثلاثة مراحل أساسية كانت الثانية نتاج الأولى والثالثة نتاج الثانية وهذه المراحل هي: مرحلة تشجيع الهجرة والتي لم تدم طويلا باعتبار التدفق الهائل الذي ميزها، ثم نتيجة لهذه الوضعية جاءت مرحلة وقفها وتشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم وأخيرا مرحلة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية سنوضح المراحل من خلال العناصر الثلاثة الآتية:

أولا: مرحلة تشجيع الهجرة الشرعية

بعد الحربين العالميتين الأولى 1914-1918 والثانية 1939-1945 اللتين أفرزتا وضعا جديدا وجدت خلاله كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا نفسها وقد خرجت للتو من الحرب فاقدة لقو ا البشرية ولم تعد تجد السواعد اللازمة لبناء الغد، وفي حاجة ماسة إلى مزيد

من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع ومن ثم شرعت في جلب اليد العاملة من كل من المغرب والجزائر ودول جنوب الصحراء نحو الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية وكانت تتم حسب شروط أوروبية صارمة[1].

تميزت هذه الفترة أي فترة السبعينات تميزت بتحول العديد من البلدان الأوروبية من بلدان مصدرة للهجرة إلى بلدان مستقبلة لهم مثل إيطاليا التي كانت تمول الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية بالمهاجرين تحولت إلى مستقبلة للسيول القادمة من الدول الحديثة للاستقلال ومن دول جنوب المتوسط وحتى اسبانيا التي كانت في السابق تعتبر منطقة عبور للمهاجرين المغاربة والسنغاليين الذين يدخلون بطريقة غير شرعية إلى فرنسا تحولت إلى دولة مقصد للهجرة وأصبحت تعج بأعداد لا حصر لها من المهاجرين غير الشرعيين وبالإضافة إلى ذلك فإن الأفارقة الذين كانوا ينقلون على شكل عبيد أصبحوا يسعون إلى الهجرة هم كذلك وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد المهاجرين بنسبة كبيرة إذ وصل عدد الجزائريين في فرنسا مثلا عام 1980 إلى أكثر من 808176 وهو ما يفوق النسبة الإجمالية للسكان في كثير من الدول والجزائر تأتي في المرتبة الثانية مغاربيا وهو الأمر الذي أجبر أوروبا على غلق الحدود في وجه الموجات الجديدة من المهاجرين وحتى في وجه اللاجئين[2].

ثانيا: مرحلة وقف الهجرة

بعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم في السبعينات أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن الحلول الناجعة ومنه كان الاتجاه نحو سياسة غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين والتجمع الأسري ولم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل وصلت عدواها حتى إلى بعض الدول المصدرة للمهاجرين التي لم تقف موقف المتفرج إزاء تصاعد الحركة العنصرية في الدول المستقبلة فقامت هي كذلك بمراجعة سياستها الخاصة بالهجرة كرد فعل عن الخرقات المتكررة من بعض الدول وتقصيرها في حماية الأجانب مثلما فعلته الجزائر في سنة 1973 بقرارها الصادر عن مجلس الثورة الذي جاء فيه: "نظرا للحالة المزرية التي آل إليها المهاجرين الجزائريين في فرنسا جراء العنصرية والاضطهاد فإن مجلس الثورة ومجلس الوزراء، بعد الانحناء أمام الموجهة الجديدة من الشهداء الذين لا ذنب لهم إلا مطالبتهم بالمساواة، يدين كل المساعي الرامية إلى تعكير العلاقات بين الجزائر وفرنسا

[1] طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق، ص 38.

[2] صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص 35.

بل وبين فرنسا والعالم الثالث بأسره ويقرر الوقف الفوري للهجرة الجزائرية في انتظار ضمان الأمن والكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسية".

أصبحت الدول سواء تمنع تماما الهجرة أو تعتمد وسيلة التراخيص السياحية المحددة المدى أو تعتمد على سياسة الهجرة الانتقائية بينما بات أهم مشكل يعاني منه المهاجر هو العنصرية والسياسات التمييزية[1] بالإضافة إلى مشكلي العنصرية والتمييز هناك مشكل البطالة التي ارتفعت بنسبة جد مقلقة فبلغت أكثر من 5.82 مليون عاطل عن العمل في السوق الأوروبي المشتركة في عام 1978 منهم 22.8% فرنسيين و22.4% بريطانيين ومن بينهم يوجد كذلك حوالي 300 ألف أجنبي[2] والعلاقة هنا بين الأجنبي والبطالة تتم وفق معادلة برسمها الأوروبي على أن كل مهاجر يشغل منصب يؤدي إلى وطني عاطل، وهو شعار شاع في أوروبا كثيرا وتبنته عدة جهات منها حزب الجبهة الوطنية في فرنسا الذي يقول: "واحد، اثنان، ثلاثة ملايين بطال هو واحد، اثنان، ثلاثة ملايين مهاجر... فرنسا والفرنسيين أولا" وبذلك بدأت هذه الدول في طرد المهاجرين واستبدالهم بالمواطنين المحليين لتبلغ نسبة العمال المهاجرين المفصولين من المؤسسات الفرنسية حوالي 50% مع تطبيق السياسة التمييزية في إعطاء مناصب الشغل حيث تعطي دائما الأولوية للمواطنين عن الأجانب، وهو ما أدى إلى نقص أعداد المهاجرين بنسبة كبيرة في حركة شاملة للعودة إلى الوطن وتأكد التوجه الأوروبي هذا أكثر بعدما تم التوقيع على اتفاقية شنغن التي تم بموجبها فتح الحدود الداخلية وغلق الحدود الخارجية، أي كانت تمهيدا للسير نحو سياسة تعاونية لتشجيع الهجرة فيما بين الدول الأوروبية وصد سيول الهجرة الخارجية بتنسيق الجهود في مراقبة الحدود وفرض التأشيرة، ترسيخ سياسة الهجرة الانتقائية، مكافحة الهجرة غير الشرعية وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم أو إلى البلدان التي دخلوا منها[3].

ثالثا: مرحلة الهجرة غير الشرعية

أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة والذي يستند إلى تبني إجراءات

[1] صايش عبد المالك، مرجع سابق، ص 36.

[2] محمد مصطفى حسن علي، سياسات وتجارب إعادة انخراط مهجري بلدان المغرب العربي، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،1987، ص 21.

[3] صايش عبد المالك، مرجع السابق، ص 37.

صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين[1] وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية التي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني[2].

و هذا الشكل انتقلت أوروبا و العالم بأسره من سياسة تشجيع الهجرة إلى منعها والبحث لها عن وسائل ملائمة لوقفها وردعها وباتت الهجرة غير الشرعية تقلق المجتمع الدولي بعد تحولها من مشكلة تخص دول الوصول إلى مشكلة عالمية تقلق الضمير الدولي وستصل يوما ما إلى كارثة إنسانية إذا لميتم السيطرة عليها والبحث لها عن الحلول المناسبة[3].

الفرع الثـاني: منـاطق الهجـرة غيـر الشـرعية

يقصد بمناطق الهجرة الخارطة التي يمكن من خلالها تحديد مختلف الاتجاهات التي تتخذها الحركات السكانية والتي تحدد بقاعدة الانتقال من المناطق الأكثر فقرا إلى المناطق الأكثر غنا حسب النظرية الاقتصادية ومن المناطق الأكثر صراعا إلى المناطق الأكثر أمنا مرورا بإقليم دولة أو دول أخرى عديدة مما يجعل مناطق الهجرة غير الشرعية مقسمة إلى ثلاثة أنواع نتطرق لها في العناصر التالية:

أولا: دول المصدر

نعني بدول الانطلاق أو الدول المصدرة للمهاجرين تلك التي يتم الانطلاق منها نحو المهجر أو الدولة التي هي الموطن الأصلي للمهاجر والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا منتشرة في كامل القارة الإفريقية ولكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا مما يجعل حصة دول شمال إفريقيا منها كبيرة مع وجود بعض الفروق بينها إذ يأتي المغرب على رأس القائمة ثم تأتي الجزائر ثم تونس وهي معادلة تنطبق حتى على هجرة العمال، وبموجب التطورات التي حدثت في السنوات الأخير على الساحة الإفريقية من صراعات وفقر وكوارث طبيعية وما إلى ذلك من الأسباب الدافعة للهجرة أصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر حركية في السكان، وقد أخذت في البداية شكلين أساسين وهما اللجوء والنزوح والتي لا تتعدى المنطقة الإفريقية وبتحسن وسائل النقل تطورت تدريجيا لتأخذ مجالا إقليميا أوسع في شكل موجات هجرة غير شرعية قصدت أولا البلدان المغاربية ثم حولها إلى مناطق عبور لتتجه إلى الإقليم الأوروبي وتعاظمت

[1] رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، المرجع السابق، ص 46.

[2] طارق عبد الحميد الشهاوي،مرجع سابق، ص 23.

[3] صايش عبد المالك ،مرجع سابق، ص 37.

هذه الموجات في فترة التسعينات قادمة من عدة بلدان منها النيجر، مالي، تشاد والسنغال والتي أصبحت من أهم البلدان المصدرة للمهاجرين السريين الذين يمرون عبر الجزائر ثم المغرب أو الجزائر ليبيا أو الجزائر تونس أو من موريتانيا إلى جزر البلقان قبل أن تصل إسبانيا أو إيطاليا اللتان تحولتا من أقاليم عبور إلى دول استقرار[1].

ينتقل المهاجرين من خلال شبكات ريب وسماسرة ووسطاء ومكاتب للسفريات غير القانونية منتشرون في كل أرجاء القارة الإفريقية[2]. كما أن نقطة التجمع للمهاجرين غير الشرعيين في المشرق العربي تكون في لبنان، حيث يتجمع هؤلاء من الأردن وسوريا ولبنان والعراق وأحيانا ينظم إليهم بعض القادمين من مصر والسودان، يصل هؤلاء إلى لبنان من خلال وسطاء يرتبون لهم أمر السفر ومركز التجمع غالبا ما يكون في منطقة البقاع اللبنانية وتبدأ الرحلة بعد أن يدفع الشخص الواحد مبلغ ألفي دولار على شكل جماعات صغيرة يتراوح أفراد كل جماعة من 10-12 شخص تعبر الحدود السورية عبر طرق جانبية بعيدة عن الرقابة، حيث يتلقاهم أحد السماسرة الذي يجري ترتيبات نقلهم عبر الأراضي السورية إلى منطقة باب الهوى على الحدود السورية التركية ومن تم تكون وجهتهم القارة العجوز[3].

ثانيا: دول العبور

قبل بداية الربيع العربي كان أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى الضفة الشمالية للمتوسط القادمين من المتوسط الشرقي يدخلون عبر اليونان التي وصلها خلال العقد الأخير حوالي مليون مهاجر، نسبة كبيرة منهم غادروها بعد وقت قصير نحو بلدان أوروبية أخرى، وقد بلغت نسبة المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى أوروبا عبر اليونان خلال العقد نفسه إلى 80% مقابل 5%عبر إسبانيا و4% عبر إيطاليا والباقي عبر منافذ أخرى مثل مالطا وقبرص، بحسب مصادر أمنية يونانية نجح خلال الفترة الممتدة ما بين مطلع سنة 2010 و2012 أكثر من 87ألف شخص في دخول اليونان انطلاقا من تركيا وبحسب وكالة حماية الحدود الأوروبية الخارجية يصل عدد الذين يدخلون اليونان عبر نهر إيفروس يوميا ما بين 300 و400 شخص خصوصا خلال موسم الصيف إلى جانب هذا الطريق يحاول مهاجرون غير قانونيون آخرون الوصول إلى أوروبا عبر التراب البلغاري حيث تمتد

[1] صايش عبد المالك، مرجع السابق، ص 39.

[2] رؤوف قميني، مرجع السابق، ص 55.

[3] رؤوف قميني، مرجع السابق، ص 53.

الحدود على مسافة 274 كيلومتر،و قد قامت بلغاريا بتشييد سياج من الأسلاك في ربيع 2014 يمتد على مسافة 33 كيلومتر ومثل السوريون في سنة 2014 أكثر من نصف الذين يصلون إلى أوروبا عبر تركيا بينما ينتمي الباقون إلى جنسيات مختلفة منهم فلسطينيين ،عراقيين، أكراد، أفغان، باكستانيين...إلخ[1].

على أهمية الأرقام المتعلقة بعبور المتوسط من جهته الشرقية فإنها تبقى دون أهمية عبوره من جهته الغربية والوسطى وتسمح الأرقام الرسمية الصادرة عن وكالة حماية الحدود الأوروبية الخارجية بأخذ فكرة عن التعاون بين الجهتين فخلال النصف الأول من عام 2013 بلغ عدد الذين انطلقوا من السواحل المصرية والليبية إلى إيطاليا و مالطا 31 ألف ومن السواحل المغربية والجزائرية والتونسية إلى إسبانيا وإيطاليا 4 آلاف ومن السواحل التركية إلى اليونان وبلغاريا 15 ألف[2]. بما أن انطلاقة الربيع العربي كانت من تونس فقد كانت هي المنطقة الأولى التي تزايد فيها إيقاع الهجرة الشرعية كما هو الوضع بالنسبة لليبيا تزايدت نسبة المهاجرين فيها الهاربين من ويلات الحرب غير أ ا لم تتوقف مع اية الثورة بل إن عدم الاستقرار كان وراء مواصلتها بإيقاع أسرع عكس ما حدث في تونس بلغ عدد الذين حلوا في السواحل الإيطالية انطلاقا من ليبيا سنة 2012 نحو 20 ألف وتضاعف الرقم أكثر من ثلاث مرات في ظرف سنة واحدة حيث وصل سنة 2013 إلى 70 ألف وفي سنة 2014
تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط 208 آلاف بحسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أما عدد الغرقى فتجاوز 3.400 هالك، أغلب الذين دخلوا إيطاليا عبر ليبيا ينتمون إلى ثلاث بلدان بعيدة جغرافيا عن ليبيا مما جعلها دولة عبور وهذه البلدان هي سورية وإريتريا والصومال أما السبب فهو الاضطرابات السياسية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الثلاثة، خصوصا سوريا حيث النزاع الدموي أدى إلى تشريد مئات الآلاف، من الأسباب التي جعلت ليبيا دولة من دول العبور سهولة مغادرة سواحلها التي تمتد على مسافة 1800 كيلومتر غالبيتها دون مراقبة حقيقية بالإضافة إلى سهولة دخولها برا بسبب امتداد حدودها برا عبر آلاف الكيلومترات[3].

---

[1] عبد الواحد أكمير ،"الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، مركز دراسات الوحدة العربية"، مج. 37، ع. 433 (آذار 2015)، ص 28.

[2] عبد الواحد أكمير ،مرجع نفسه ،ص29.

[3] عبد الواحد أكمير، المرجع نفسه، ص 29.

ما يلاحظ على بعض الدول التي يتخذها المهاجرون معبرا لهم أنها تكتسب عدة صفات في نفس الوقت إذ تعتبر مناطق مرور ومناطق انطلاق وذلك راجع إلى كونها دولة وسيطة جغرافيا بين إقليم الانطلاق والوصول أو لسبب سهولة المنفذ ودرجة نشاط شبكات التهريب ومن جهة أخرى لها نفس الأوضاع التي تعتبر من أهم الأسباب الدافعة للهجرة كما قد تكون نفس هذه الدول دول استقرار للمهاجرين إذا استعسر سفرهم مرة ثانية خاصة إذا وجدوا المناخ الملائم للاستقرار[1].

ثالثا: دول الوصول

دول الوصول أو الاستقرار أو كما يسميها البعض مناطق الهجرة الوافدة هي الدول التي تكون المحطة الأخيرة للمهاجرين غير الشرعيين وإن مجموعة الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية تجعل دول أوروبا الغربية هي الوجهة الأساسية لهم، لكن عالميا فالولايات المتحدة هي التي تأخذ الصادرة في استقبال المهاجرين غير الشرعيين ثم تليها أوروبا.

معلوم أن المنطقة المتوسطية لها تقليد عريق في مجال الهجرة ولكن بفعل تغير الأوضاع الداخلية للبلدان تغيرت معها خارطة تنقلات الأشخاص، فبعدما كانت دولة أوروبية عديدة مصدرة للمهاجرين أو دول عبور لهم اكتسبت اليوم صفة دول مستقبلة مثل إيطاليا واسبانيا والبرتغال وتكتسب الدول صفة الوصول أو الاستقرار بفعل الوضعية الاقتصادية والأمنية التي تستهويهم وبالنسبة للمغاربة فإن مقصدهم عامة هي الدول الأوروبية أما المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء فيحاولون الوصول إلى أوروبا مع إمكانية الاستقرار في الدول المغربية بعد تحسن وضعيتها الاقتصادية[2].

[1] صايش عبد المالك التعاون ، مرجع سابق ،ص41.

[2] صايش عبد المالك التعاون ،مرجع سابق ،ص42.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم المتنوعة التعريف في إطار العلاقات الدولية حيت جاء المفهوم التقليدي للأمن مرتبطا بالمفهوم الصلب الذي يحصر التهديدات له فقط في التهديدات العسكرية واستخدام القوة بينما جاء التعريف الحديث الذي وسع من دائرة التهديدات الأمنية ليجعل منه مفهوما لينا يشمل كل أنواع التهديدات حتى تلك المعنوية و أصبحت ظواهر كانت تعتبر في السابق اجتماعية تحولت إلى تهديدات أمنية تهدد الأمن القومي و الجماعي من بينها الهجرة غير الشرعية و في منطقة المتوسط ربط الاتحاد الأوروبي أمنه باتساع مضامين الأمن الراهنة و كون مصادر التهديد الجديدة محلها الجنوب فقد شكلت له الهجرة غير الشرعية مصدرا من المصادر الجديدة المهددة لأمنه القادمة من تلك الدول مما استدعى على التحاد الأوروبي تبني خطاب جديد يربط بين الأمن و الهجرة غير الشرعية هذه الأخيرة التي تعتبر ظاهرة اجتماعية عرفها المجتمع حديثا وبشكل مقلق خصوصا في السنوات الأخيرة فالهجرة بحد ذاتها ليست حديثة بل هي قديمة و لكنها تحولت إلى هجرة غير شرعية بعد أن قيد الانتقال من بلد إلى آخر ووضعت التأشيرات الأمر الذي يصعب على الكثير من الحالمين بالهجرة الحصول على هذه التأشيرات مما يضطرهم إلى تزوير أو التسلل عبر الحدود خفية ما يجعل صفة الشخص الموجود في بلد الاستقبال صفة غير شرعية .

هناك عوامل طرد كبيرة تدفع بالشخص إلى السعي للهجرة غير الشرعية أهمها العوامل الاقتصادية، نقص فرص العمل والعوامل الاجتماعية، و عدم قدرة الشخص على تلبية حاجاته، و عوامل سياسية و المتمثلة في فشل الحكومات في إعداد برامج تنموية ناجعة بالإضافة إلى العوامل المحفزة الأخرى من تأثير الإعلام و القرب الجغرافي كما لعب الإغراء دورا كبيرا في هذه الظاهرة حيث من العوامل السابقة يرى الشخص الراغب في الهجرة أن الضفة الشمالية للمتوسط هي الجنة المنتظرة.

الفصل الثاني : اثار الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي لمنطقة المتوسط.

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة إجتماعية بالدرجة الأولى نظرا لطبيعتها البنيوية المتعلقة بسلوكيات الأفراد فهي ظاهرة ذات حركية واسعة ومتشعبة تتزايد وتتناقص بحسب الظروف والأسباب المحيطة بها، وهذا ما ذكرناه سلفا في الفصل الأول من أسباب وعوامل مختلفة ساهمت في إزدياد هذه الظاهرة وأخذت عدة أوجه وطرق منها الهجرة القانونية والغير القانونية، وبسبب الإجراءات والآليات الأمنية والسياسية والقانونية غيرت من أسلوب الهجرة العادية إلى الهجرة غير الشرعية التي تمكن شباب دول جنوب المتوسط وغرب إفريقيا والساحل من العبور والتسلل إلى الجزء الشمالي من المتوسط غير أن هذه الأخيرة تكون مصحوبة بنتائج سلبية وخيمة ومهددة لأمن الدول التي تكونت المحطة الأخيرة أومحطة عبور، غير أن الصورة والنظرة التي تكون في أذهان هؤلاء المهاجريين غير الشرعيين من أحلام حول تحقيق حياة أفضل في دول المقصد ويصطدم هؤلاء المهاجريين بصعوبة الحياة من فرص العمل، السكن، لرعاية الصحية، والاجتماعية نظرا الوضعية غير قانونية في الإقامة، وعليه يشعرون بالإحباط المعنوي التام وبالفشل الذريع في بلدانهم وفي بلدان المقصد التي ذهبوا إليها، وبالتالي يعزم المهاجرين السريين بعدم العودة إلى البلد الأصلي بل محاولة الإندماج في مجتمعا تدول المقصد وللإستمرار في الحياة يضطر هؤلاء الشباب إلى العمل في أي عمل غير قانوني لكسب المال مثل الإنضمام إلى جماعات إرهابية وشبكات ممارسة الجريمة المنظمة وأنشطة أخرى غير قانونية هذا ما جعل الرأي العام الأوروبي يخشى إلى حد كبير إنعكاسات هذه الظاهرة على أمن دول شمال المتوسط في جميع النواحي الأمنية، السياسية والإقتصادية.

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية على الصعيد الأمني.

باتت الهجرة غير الشرعية مشكلة رئيسية تؤرق الدول المستقبلة للمهاجرين الوافدين والمتسللين خاصة دول المتوسط بإعتبارها ملجأ لهم لتأمين حياة أفضل، وفي نفس الوقت يرى المجتمع الأوروبي والسياسة الأوروبين أن الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى بلدانهم تشكل تهديدا أمنيا على الأمن الأوروبي وتعبر الهجرة غير شرعية خطر وتهديد لا تماثلي يواجه الدول الأوروبية إذ كان قبل الحرب الباردة والحرب العالمية الثانية الخطر الذي يواجه كيان الدول الأوروبية هو الخطر العسكري من طرف كيان أخر المتمثل في الدولة.[1]

[1] – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، د.م.ن، وزارة الإعلام، ط1، د.ت.ن، ص 13.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية والإرهاب:

يعرف الإرهاب على أنه أحد مظاهر العنف الاجتماعي وهو ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد يختلط فيها العنصر النفسي بالعناصر الاجتماعية والمادية والثقافية والسياسية إذن فهو التهديد باستخدام منهج منظم لحل ما من شأنه الإضرار البيني والفكري والنفسي والفيسيولوجي والإجتماعي لبعض الأفراد، ولا يتطلب الإرهاب تحديدا حيث أن الآثار النفسية للعمليات الإرهابية غالبا ما تفوق الأثار المادية، ويكون الهدف التكتيكي للعمل الإرهابي هو خلق مناخ من الخوف والرعب يمكن القائمين على العمل والتنظيمات التابعين لها من تحقيق أهداف إستراتيجية.

كما أن الإرهاب هو الاستخدام المنظم لأعمال العنف عن طريق دولة أو مجموعة سياسية ضد دولة أخرى أو مجموعة سياسية أخرى، وتتمثل الأساليب الإرهابية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في أعمال العنف المستمرة المتمثلة في القتل والاغتيالات السياسية والخطف واستخدام الأسلحة والمتفجرات، بغرض إشاعة حالة من الرعب أو التخويف العام.[1]

وقد عرفه الفقيه "سوتيل" بأنه عمل إجرامي مصحوب بالرعب أو العنف بقصد تحقيق هدف محدد.[2] كما عرفه الفقيه "إيريك دافيد" "هو كل عمل من أعمال العنف المسلح يرتكب من أجل هدف سياسي أو اجتماعي أو مذهبي أوديني بالانتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحظر استخدام الوسائل الوحشية، أو مهاجمة الضحايا الأبرياء، أو مهاجمة أهداف معينة دون أية ضرورة عسكرية.[3]

كما توسّع مفهوم الإرهاب الدولي الذي تقوم بها دولة واحدة أو أكثر أو جماعات تنظيمات تعمل بالتنسيق مع جماعات إرهابية من دول أخرى، ويسمى إرهابا جماعيا أي ترتكبه مجموعة من الدول أو مجموعة من التنظيمات الإرهابية خارج إقليم الدولة الواحدة.[4]

---

[1] – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 14.

[2]– منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي، جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2006، ص 41.

[3]– سامي جاد عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص78.

[4] – محمد عرب الموسوي، الإرهاب الحرب والسلام، مجلة الحوار المتمدن، متوفر على الرابط التالي:
www.ahewar.org/dobat/show.art.asp?

وعلى نحو هذه التعريفات الإجرائية للإرهاب يتبين لنا أن ظاهرة الإرهاب لها علاقة جزئية وغير مباشرة مع الهجرة غير الشرعية بحيث أن عند بداية التخطيط لتنظيم وتأسيس تنظيم إرهابي يجب إنضمام شجاع وكبير للأفراد الذين يشكلون أساس التنظيم، وبالتالي تكمن هنا العلاقة بين المهاجرين غير الشرعيين والتنظيم الإرهابي، بحيث يجد المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم في دول المقصد بدون عمل ولا مأوى ولا رعاية إجتماعية ولا مال الأمر الذي يمكن أن يدفعهم إلى الإنخراط في الجماعات والتنظيمات الإرهابية مقابل كسب المال متجاهلين مصادر تلك الأموال وهدفه الوحيد هو تأمين المال لأن التنظيمات الإرهابية لديها أموال وتدعيمات مادية من طرف جماعات ضاغطة أو ما شابه ذلك لأهداف معينة، بحيث يصبح هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين تحت إدارة الجماعات الإرهابية وإستغلالهم لأعمال عنف مسلحة ويستخدمون أكثر في جمع المعلومات، والتخريب مقابل الأموال طالما أنّ وضعية الإقامة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في الدول الأوروبية غير قانونية لأنّ هو يتهم مجهولة بسبب عدم وجود أي وثيقة هو ية أو سفر تثبت هو يتهم وغرض وجودهم في تلك الدول وهذا ما يوافق ويساعد على إنضمامهم إلى الإرهاب، وهذا ما يحصل في الدول الأوروبية وما تشهده من أعمال عنف إرهابية تستهدف أمن الدول الأوربية، مثل ما حدث في تفجيرات قطار مدريد2004، في محطة أتوشارينفي وقتل 191 مواطن إسباني وجرح 755 كما قامت التحقيقات الأمنية والقضائية أن هذه التفجيرات انتسبت إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة باستغلالهم أفراد أجانب مهاجرين مقيمين وكان احتمال كبير عن التعاون من طرف الأفراد المقيمين بطرق غير قانونية في إسبانيا ومدريد المساعدة للتنظيم الإرهابي.[1]

كما نفذت التنظيمات الإرهابية بتفجير مترو باريس 1995 من طرف الجماعة الإسلامية المسلحة والمتطرفة والتي قامت بمد أزمة العشرية السوداء في الجزائر إلى فرنسا، حيث نفذت الجماعات الإرهابية على تفجير خط من خطوط الميترو بباريس وأدت هذه الهجمات على مقتل حوالي 8 أشخاص وأكثر من 100 شخص، كما نفذت جماعة إرهابية إعتداء على مدرسة يهودية بمدينة تولوز الفرنسية سنة 2012 من طرف الجزائري محمد مراح وهو فرنسي الجنسية، وراح ضحيتها ثلاث تلاميذ ومعلمهم.[2] ومن خلال هذه الأمثلة الصريحة على علاقة

[1] – تفجيرات مديريد 2004، متوفر على الرابط: ar . wikipedia . org / wiki/2004

الهجرة غير الشرعية بالإرهاب يجدر لنا القول بأن التنظيمات الإرهابية إستغلت الفرص لضم أكبر عدد ممكن من المهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين مقابل المال وإستغلالهم بطرق غير مباشرة وكذلك لسبب جوهري وهو صعوبة وإستحالة البحث والتحري من طرف السلطات الأمنية لدول الأوروبية الشرطة الأوروبية ومنظمة الشرطة الدولية على البحث لمرتكبي الجرائم الإرهابية لأن المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون أي وثيقة أو هو ية خاصة الذين نجحوا في التسلل إلى الأراضي الأوروبية وبالتالي لا تتوفر أي معلومة عن هو ية الأشخاص وبالتالي لا يمكن إثبات الجرائم التي توكل إليهم.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة:

يقسم فقهاء القانون الجنائي الجريمة المنظمة إلى أن هناك نوعين من هذه الجريمة فالنوع الأول يعرفها بذلك العمل الإجرامي الذي تقوم به جماعة منظمة شكليا تكرس جهدها في المقام الأول لكسب المال بوسائل غير قانونية.[1]

أما النوع الثاني فيعرفه بأنه تنظيم إجرامي و عليه فهو يعتبر الجريمة المنظمة على أنها "جماعة من الأشخاص تتفاهم و تتفق على تشكيل مجموعة أفراد مجرمين لها تنظيم تهدف إلى ارتكاب أعمال إجرامية مختلفة غير مشروعة بدافع الربح المالي".

كما عرف الاتحاد الأوروبي سنة 1993 بان الجريمة المنظمة هي: "مجموعة مشكلة بأكثر من شخصين تمارس أعمال إجرامية تتمثل في جرائم خطيرة لمدة طويلة وغير محددة بمدة زمنية ويكون لكل فرد منها مهمة محددة في داخل التنظيم الإجرامي وذلك بهدف الحصول على المال أو تحقيقه منفعة خاصة" كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة "بأنها كل ترتكبها جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاث أشخاص أو أكثر، موجودة الفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة ومستمرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى."[2]

[1] – عبد المالك صايش، المرجع السابق ، ص 65.

[2] – يوسف داود كوركيس، الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه، عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001، ص 45

وعرفت الأنتربول الجريمة المنظمة على أنها" النشاط المستمر المخالف للقانون والذي يقوم به كان منظم ويسعى إلى تحقيق هدفه الإجرامي ولو يتجاوز حدوده الوطنية[1] وتتميز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها من أكثر الجرائم تنظيما وتعقيدة بحيث تحتوي على وجود جماعة إجرامية أكثر من ثلاث أفراد وذات بناء هيكلي متدرج ووجود علاقة ممتدة ومستمرة حتى في اعتقال أحد قادتها، والهدف الأساسي الذي نشأت من أجله هو تحقيق أرباح هائلة من مصادر غير مشروعة.[2]

ونلاحظ من خلال هذه التعريفات للجريمة المنظمة بأن الهدف الجوهري من القيام بهذا النوع من الجرائم وهو كسب المال وتتمثل أشكال وصور هذه الجريمة ما يلي: تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، تجارة كل الممنوعات، القتل والاختطاف خاصة الأطفال ورجال الأعمال، تجارة الأعضاء البشرية، الاحتيال والنصب بمختلف أنواعه، القرصنة، عملية التهريب بكل أشكاله، اختطاف الطائرات، القرصنة البحرية والنصب البحري، الفساد في الحياة السياسية ورشوة الموظفين العموميين.[3]

وتمارس هذه الأشكال من الجرائم من طرف الشباب خاصة منهم المهاجرين سواء القانونين أو غير القانونيين في البلدان الأوروبية خاصة منهم الذين لم يدمجوا نهائيا في المجتمعات الأوروبية بسبب عدم وجود الوثائق الإدارية التي تثبت هو يتهم وإقامتهم ويقدم الباحثان "شاو" و"مك كاي" تفسير هذه العلاقة من خلال التفكك الاجتماعي في انحراف هؤلاء الشباب المهاجر باعتبارهم أنهم انسحبوا من مجتمعاتهم الأصلية ووجودا أنفسهم في مجتمعات جديدة ويشعرون بالفشل والإحباط المعنوي بعد القيام بالهجرة وفشلوا في إيجاد طرف لتأمين حياتهم الاجتماعية، ويفسر أخرون من زاوية "الإجهاد" الذي بات من صفات العصر حيث يتوجه الشباب المهاجر

[1]– خالد بن مبارك القريوي القحطاني، التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة غير الوطنية، رسالة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض السنة الدراسية 2008 / 2007، ص ص 22–23

[2]– أدبية محمد صالح عبد الله، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، السليمانية: . مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009ص 39.

[3] – عارف غلايفي، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، معهد قوى الأمن الداخلي المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، لبنان، 2008،ص14.

إلى طريق الإجرام لطريق منطقي للحصول بسهولة على الثروة والغني السريع خاصة منهم المهاجرين غير الشرعيين الذين فشلوفي الحصول على مناصب عمل في دول أوروبا.[1]

وقد شهدت الدول الأوروبية عدت أحداث وصور من الجريمة المنظمة التي انتسبت للمهاجرين غير الشرعيين ومنها:

الفرع الأول : الهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة.

تشكل تجارة الأسلحة خطر أمني حقيقي يهدد دول أوروبا فهو مصدر دعم للعمليات الإجرامية كالقتل والعمليات الإرهابية مثل التفجيرات والأفعال الانتحارية التي يقوم بها هؤلاء الأفراد وعلى سبيل المثال ما نتج عن الأرقام المتداولة في العالم حسب إحصائيات الأمم المتحدة سنة 2001 بلغ 500 مليون قطعة سلاح منها 100 مليون قطعة في إفريقيا لوحدها، ما يعادل سلاح واحد لكل 12 شخص وهذا أمر خطير بالنسبة لدعم الجماعات الإرهابية، وهذا راجع لاستغلال الفرص من طرف عصابات تجارة وتهريب الأسلحة التي تستغل المهاجرين غير الشرعيين لتهريب الأسلحة مقابل مبالغ مالية ؛ وتشهد تجارة الأسلحة نشاطا واسعا في إفريقيا خصوصا مع الحدود المغربية الموريتانية والحدود الجزائرية المالية والنيجيرية ونتيجة للحروب الأهلية والنزاعات المسلحة في غرب إفريقيا مثل النزاع النيجيري، والطوغولي وتشير الإحصائيات لسنة 2006 توقيف الأمن المغربي مهاجر موريتاني ومغربي بحوزتهما أسلحة (AK47) كلاشينكوف من سوق متواجدة على بعد 160 كلم من شرق نواكشوط.[2]

ومنذ زمن طويل وخلال الثمانينات حتى أواخر التسعينات شهدت إفريقيا جفاف حاد دفع بعدد كبير من اللاجئين وحتى المهاجرين غير الشرعيين منهم طوارق مالي والنيجر إلى الالتحاق بالعصابات الإجرامية (Guérilla) خاصة المتواجدة في ليبيا والجزائر بحيث تمكنوا من تأسيس جبهة شعبية لتحرير الصحراء الغربية لكن أصبحت هذه الجبهة تتاجر سريا في الأسلحة سواء الخفيفة والثقيلة.

---

[1] – عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، دط، الرياض ، 2008ص 71.

[2] – بوعلام بولعراس ، فريد جبابلة، "الجريمة المنظمة: الوجه الآخر للإرهاب الدولي ، العدد: 471 مجلة الجيش، العدد: 471، أكتوبر 2002، ص9.

إن تنقل وهجرة الأفراد في وسط الصحراء الإفريقية شجعت من تنقل الأسلحة حيث أن تسلل المهاجرين غير الشرعيين والمهربين للممنوعات لا يتنقلون إلا بحمل الأسلحة الخفيفة سواء للدفاع عن أنفسهم وفي نفس الوقت بيعها للجماعات الإجرامية والإرهابية[1]، خاصة أن إفريقيا شهدت ولا زالت تشهد، نزاعات وحروب أهلية.

كما شهدت تجارة الأسلحة في الصحراء الجزائرية نشاط واسعا عبر الحدود نظرة للموقع الإستراتيجي للجزائر وما شهدته سنوات التسعينات من حرب أهلية سميت بالعشرية السوداء من تهريب وتجارة الأسلحة لدعم الجماعات الإرهابية وعلى رأسها (S . P . C .G) والتي تبنت أغلب الأعمال الإرهابية في الجزائر،[2] كما وسعت هذه الجماعة نشاطاتها وعلاقاتها مع الدول الأوربية حيث تواجد "محمود محمد عثمان" المعروف ب 'أبو قتادة قصد المساعدة المالية لشراء الأسلحة، وقام هذا التنظيم الإرهابي سنة 2003 باختطاف 31 سائح أجنبي من صحراء الجزائر من طرف المدعو مختار بلمختار ويحملون هؤلاء الرعايا جنسيات: (دانماركية، سويسرية، وألمان) وطالبت بفدية مقابل تحريرهم قدرت بـ 6 مليون
دولار أمريكي حيث استخدمت هاته الأموال الشراء وتجارة الأسلحة.[3]

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات.

إنّ تلقي دول شمال المتوسط المسؤولية لدول جنوب المتوسط من دخول المخدرات إلى أقاليمها نظرا إلى لجوي بعض العصابات المافيا المختصة في إنتاج وزرع المخدرات قصد ربح المال لأن تجارة المخدرات تشهد تجارة مربحة جدة، وغير مكلفة وتصنف تجارة المخدرات بكل أنواعها تجارة غير مشروعة وهي محضورة وممنوعة دوليا، ويجد المهاجرون غير الشرعيون أنفسهم يمتهنون تجارة المخدرات بصفة مؤقتة من خلال بيع وشراء المخدرات أو نقلها إلى المكان المعين للالتقاء بأصحاب البضاعة، لكي يؤمنوا مبلغا من المال بغية التسلل للدول الأوروبية.

وتعرف المخدرات بـ " هي كل مادة خام مصدرها طبيعي أو مصنعة كيميائيا تحتوي على مواد منشطة ومسممة إذ استخدمت في غير الأغراض الطبية، فإنها تسبب خلل في

[1] - Nicolas florquin and stéphaniepézars, « insurgency, pisarmament, and in security in Northen mali,1990-2004 win :micolasfloquin and eric G.
[2] - Berman.Armed and Aimless :Armed groups, Guns,and Human securitu in Ecowas Region, Geneva ; A Small arris survey publication ,2005,p49.
[3] - Ibid,p65.

عمليات العقل وتؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يضر بصحة الشخص جسميا ونفسيا واجتماعيا".

أما التعريف العلمي "مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم والهيجان وغياب الوعي المصحوب بتسكينه الألم في الجسم"[1]

أما التعريف العام والشامل للمخدرات التي تعني باللغة الفرنسية "Drogue"و"Druge" باللغة الإنجليزية وهي من أخطر المواد الاستهلاكية للإنسان، فهي كل العقاقير المستخلصة من النباتات أو الحيوانات أومشتقاتها، أومركب من المركبات الكيميائية والمشروبات التي تؤثر سلبا أو إيجابيا على الإنسان بالإضافة إلى الأدوية الممنوعة والممسوحة، فكل هذه المكونات تغير من المزاج الإنساني الطبيعي، ليصبح يعتمد عليها في حياته بسبب خاصيتها المخدرة فهي تسكن الألم أوتلغيه نهائيا، وتسبب النعاس والنوم وغياب الوعي الكامل.[2]

وبالتالي يصبح الإنسان الذي يتناولها بالمدمن عليها ويصبح في حالة إدمان"Toxicomanie" أي ثلاثي السموم بجسم الإنسان ومن أهم المخدرات منها: الأفيون ومشتقاته (Heroine – Codeine – morphine) وهناك نبات الحشيش الذي عادة ما يستخرج من نبات "القنب" الذي يسمى بأسماء عديدة : الكيف المعالج، الحشيش الخبز فوري، البنج، الفانجا، البانجو، القريف الماريخوانا، القنب الهندي، القنب المكسيكي.[3]

إنّ هذه المخدرات تشكل خطر كبير على حياة الأفراد نظر لما تسببه من أضرار جد وخيمة على الصحة العامة، كما إن ثمنها باهض جداً وفي نفس الوقت تهدد صحة الفرد والمجتمعات نظرا لما تفرزه من تدهور صحي وأخلاقي مثل الأمراض الفتاكة وازدياد الانتحار والجريمة والانحراف الخلقي وبالتالي أصبحت المجتمعات الدولية بما فيها الأوروبية بسبب تزايد المهاجرين غير الشرعيين إليها والذين امتهنوا تجارة المخدرات خاصة بداية التسعينات ، وعلى سبيل المثال نيجيريا فقد تنامت فيها منذ الثمانينات تجارة المخدرات نظرة لهبوط أسعار البترول في تلك المرحلة ما جعل من رجال الأعمال في حالة متدهورة ماليا واقتصاديا وبالتالي وجدوا أمامهم سوى تجارة المخدرات، باعتبارها تجارة مربحة جداً، فأصبحت نيجيريا من أول منتجي

[1] – علاج إدمان المخدرات متوفر على الرابط التالي:.DROG– UNIV . org.

[2] – Yves pélicier et Guy thuillier, la drogue, paris, presse universitaire de France,p13.

[3] – فتحي دردار، الإدمان: التدخين – الخمر – المخدرات، الإتقان للتصفيف، طا، الجزائر: 2005، ص 41–43.

مادة الماريخوانا بإفريقيا الغربية وأكبر مصدر لأوروبا والو.م.أ ، بواسطة المهربين النيجيريين خاصة المهاجرين غير الشرعيين الذين هجروا بسبب الحالة المزرية في بلدانهم، وقدرت حوالي 35% من الهيروين المتواجدة بأوروبا تم إدخالها المهاجرين بما فيهم السرين خاصة سنوات 1990-1999 عبر معابر الحدود كل من بولونيا، بلغاريا ورومانيا على يد عصابات وبارونات المخدرات[1] وتم توقيف حوالي 6000 مهاجر غير شرعي إفريقيا يتجار في المخدرات منذ 1999- 22000، وتتم عملية شراء الكيلوغرام الواحد من الكوكايين والحشيش ب 8000 إلى10000 دولار وتباع في أوروبا ب 50000 إلى 60000 دولار.[2]

أما بالنسبة لدولة السنغال والبنين فهي كذلك دول منتجة لأنواع المخدرات منها الحشيش والكوكايين، ويتم تمريرها عبر حدود الدول من مالي والنيجر باعتبارها دولتين عبور مابين إفريقيا وجنوب الصحراء وإفريقيا الشمالية بحيث تحدد المسافة بين الجزائر ومالي ب 1000 كم ومع النيجر 1500 كم وبعدما توجه التصدير بصورة سرية عبر المهربين ليتلقاها المهاجرين بما فيهم غير الشرعيين الذين يقومون بتأمين المرور عبر الحدود دون علم السلطات الأمنية والجمركية.[3]

أما المغرب الذي يعد من أكبر الدول الإفريقية إنتاجا لمخدر الحشيش ويسمى بالكيف المعالج: والذي يزرع بكميات كبيرة من طرف مزارعين ويشغلون بصفة قانونية وتقدر كمية الإنتاج السنوية ب 100000طن تعود بالربح ب 2 مليار دولار سنويا [4] كما تزرع مادة الحشيش في منطقة الريف المغربي وشفشاون عطامة، وتعالج فيها وبعدها تهرب هذه المخدرات عبر الحدود البرية مع الدول المجاورة خاصة الجزائر لتسوق إلى أوروبا عن طريق المهربين بالتعاون مع المهاجرين غير الشرعين من جنسيات جزائرية، مغربية، دول إفريقيا الغربية، وتتم عملية التهريب عن طريق السيارات محملة بحوالي 200كغ من المخدرات وأحيانا تلتقي العصابات المهربة بمصالح حراس الحدود والجمارك فتدفع المال مقابل العبور أو إتباع المسالك

[1] - Observatoire géopolitique des drogues, Etatdes drogues, drogues des Etats, Editions Hachette, 1994.p68.
[2] - Ibid ,p68.
[3] - Observatoire géopolitique des drogues, op.cit,p(90-92).
[4] - Maroc au Cour du trafique de drogue" http//www.france-jeunes.net/ lire-maroc-au-coeur-dutrafic-de-droque-17674.htm

الوعرة لتفادي التلاقي بذات المصالح، ويتم لعبور هذه المخدرات إلى أوروبا أين يتلقي هذه السلع كبار العصابات المروجة لها خاصة المغاربة المهاجرين.[1]

وبالتالي يتم ترويجها للاستهلاك وبهذا أصبحت أوروبا تعاني من سلبيات المخدرات التي يتواطئ فيها الأوروبيون والمهاجرون غير الشرعيون الأمر الذي جعل منها تشكل تهديدا وخطرا على صحة و حياة المجتمعات الأوروبية.

الفرع الثالث: المهاجرين غير الشرعيين وتهريب البشر والأتجار بهم.

تعد ظاهرة تهريب وتجارة البشر أهم صور الجريمة المنظمة بحيث تعرف ظاهرة الاتجار بالبشر بأنها" تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال الفقر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أومزايا لنيل موافقة شخص له للسيطرة على شخص أخر لغرض الاستغلال.."[2]

ويعرف مصطلح التهريب " كل ما يتم تمريره عبر الحدود ومن دولة إلى أخرى خارج ما تسمح به سلطات الدولة وما تقرره القوانين ، ومهما كانت موضوعه فإن جميع تعريفاته تبقى مرتبطة بالحدوده" ، وعلى إعتبار تعدد أنواعه فقد يتبادر إلى الأذهان أن تهريب الأشخاص بشكل عام هو أحدث أنواع التهريب نشأة، والحال هو العكس تماما كما سبق تبيان ذلك هذا من جهة، ومن جهة أخرى سنجد أن هذه الظاهرة كغيرها من الظواهر الاجتماعية متعلقة بجملة من الأسباب التي يكتسي فهمها أهمية كبيرة في محاربتها وحتى للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. بعد فهم طبيعة العلاقة الموجودة بين المهاجرين والمهربين ليس فقط كناقلين بل حتى مشجعين ومشغلين.[3]

وقد عرفت الأمم المتحدة ظاهرة تهريب المهاجرين من خلال بروتوكول منع وقمع الأتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في2000/11/15:

هو تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أومن المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة،

[1] – Ibid.

[2] – جاكلين بها ومونيت زارد، التفريق ما بين التهريب والاتجار بالبشر، نشرة الهجرة السرية، العدد 25، 2006، ص6.

[3] – عبد المالك صايش، المرجع السابق، ص 68.

على منفعة مالية أومادية أخرى.[1] وهنا تكمن التفرقة بين الأتجار بالأفراد وتهريبهم بحيث يتم بصفة إكراهية أو تهديدهم بالقوة والعنف ولا تكون عملية التهريب بمحض إرادة المهاجر أو اللاجئين وتكون هنا المنفعة المالية للعصابة أو الجماعة التي تقوم بنقل الأشخاص وفي الأغلب يكون الاتجار بالبشر بصفة الإكراه، على عكس تهريب البشر الذي يتم بصفة رضائية يتفق فيها المهرب والمهاجر أو اللاجئ على مراوغة القوانين الهجرة الفوائد مشتركة بينهما.

وفي الغالب يبقى التفريق بين الأتجار بالأشخاص وتهريبهم مبهما وغامض على: "الموافقة" و"الإكراه" كخط فاصل، بحيث يمكن إعتبار الفقر والجوع والمرض على أنها نوع من الإكراه نظريا.[2]

ونفهم من هذا التعريف التفرقة بين المفهومين وسيلتين لهما نفس الأسلوب بالنسبة للهجرة غير الشرعية وبالتالي يلجأ المهاجرين غير الشرعيين إلى التهريب والأتجار وسيلة للتسلل والإنتقال إلى دول أوروبا ويلجأ المهاجرين إلى عصابات التهريب للتفاهم والمفاوضة معهم على المال شريطة تهريبهم سريا إلى بلدان المقصد وهذا ما يحدث في دول حوض المتوسط عبر المنافذ البرية الحدود بين الجزائر ومالي والنيجر، والحدود بين مصر وليبيا وبين موريتانيا والمغرب والمنافذ البحرية (معبر تركيا، جبل طارق، سبتة ومليلية، تونس وسردينيا مع لامبيدوزا). تستخدم عصابات تهريب المهاجرين وسائل التهريب هي (السيارات الجماعية ذات الدفع الرباعي، الشاحنات، القوارب الصيدية وسفن الصيد) فأصبحت ظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين مشكلة وهاجس صعب أصبح يؤرق الدول الأوروبية وأصبح من الصعب معرفة وملاحقة عصابات التهريب لأنهم مجهولي الهوية مما يشكلون تهديدا للمجتمعات الأوروبية، باعتبارها عامل أساسي في توافد المهجرين غير الشرعيين بصفة كبيرة جدا لأنها تملك وسائل النقل بما فيها تأمين الطريق سواء من الحدود البرية أو البحرية في دول جنوب المتوسط خاصة شمال إفريقيا وبحكم الموقع الجغرافي إذ تعد هذه الدول دولا مطلة على البحر المتوسط ودول عبور منها الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر.

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، العدد 69، صادرة بتاريخ 12 نوفمبر 2003، ص 11.

[2] – جاكلين بها وموئيت زارد، المرجع السابق ، ص 6.

ومن أمثلة ذلك نجد عصابات تهريب المهاجرين في الجزائر خاصة في الحدود الصحراوية بين مالي، النيجر ليبيا والتي تباشر عملياتها مع المهاجرين غير الشرعيين من غرب إفريقيا والتفاوض معهم حول سعر الرحلة حول المكان الحدودي الذي ينوي إليه هؤلاء المهاجرين من الحدود المغربية أو التونسية أو الليبية. وقد كشف تقرير للحرس المدني الإسباني أن 40% من عناصر المافيا المختصة في تهريب المهاجرين تم القبض عليهم خلال سنوات 2001-2002 وتمكنت من تفكيك شبكات تهريب مختصة بنقل المهاجرين عن طريق القوارب عبر البحر. وبلغت 462 شبكة خلال سنوات 2002-2009 كما اعتقلت السلطات الإسبانية حوالي 1667 متورط في هذه الشبكات من بينهم الإسبان والمغاربة والجزائريين وأفارقة.[1]

كما أنّ ظاهرة الاتجار بالبشر كانت ولا زالت تشهد حركية واسعة في حوض المتوسط بل هي في تزايد مستمر نظرا لما تجلبه هذه التجارة من أرباح يتقاضاها العصابات، ويقع ضحية الاتجار بالبشر فئات عديدة من دول جنوب المتوسط و من فئات عمرية مختلفة، ففي إيطاليا يشكل عدد القاصرات غير المرفوقات بأهاليهن بنسبة الثلاث من بين المهاجرين الذين وصلوا بطريقة غير قانونية خلال سنة 2000.[2]

كما يستغل عصابات الأتجار بالبشر فئات النساء لغرض الدعارة وما شابه ذلك وهذا من ضمن الجرائم الخطيرة بحيث تقوم تلك العصابات بتجارة رقيق النساء نحوالدول الأوروبية بحيث لم يبقى الخطر في هذه الحالة يقتصر فقط على النساء فقط بل حتى الأطفال لأن غرض وهدف العصابات هو كسب المال وقد ساعد على توسع هذه التجارة هو الإنحلال الأخلاقي والتخلي عن بعض المبادئ الإنسانية، وهنا تكمن العلاقة بين الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر، وبالتالي يلجأ المهاجرين غير الشرعيين الذين إستحال عليهم الإنتقال والتسلل إلى أوروبا- إلى عصابات التجار بالبشر وتقوم هذه الأخيرة بمساومتهم لضمهم لعصابات تجارة البشر أخرى في أوروبا لغرض استغلالها لأغراض منفعة مثل استغلال النساء والأطفال للدعارة قسرة في الملاهي الأوروبية وبالتالي لا يكون أمام هاته النساء سوى الانصياع لأمر هذه العصابات وهذا من أجل الوصول إلى أوروبا وبعدها تقوم بالفرار وأحيانا قد تكون هذه الأهداف

[1] - الهجرة السرية في المغرب ، أحلام ومأس، متوفر على الرابط التالي:
www.islam web.net/ahajj/anticle/18263.

[2] - La sécurité humaine. Presse de la fondation national des science politique, france,2003.pp(91-92).

غير ناجحة، كما تستخدم هذه العصابات تجارة الأطفال لغرض التبني لأشخاص آخرين وحتى تجارة الأعضاء البشرية والتي باتت في هاته السنوات الأخيرة كثيرة جدا نظرا لما يتقاضاه أولئك المجرمين من أموال خيالية مقابل اختطاف الأطفال والتجارة بهم في دول أوروبا.[1]

وبالتالي أصبحت تجارة البشر ظاهرة خطيرة جدة تهدد الدول خاصة أوربا والتي هي موضوع دراستنا فشكلت هاته الجريمة خطرة على الأمن الإجتماعي والإنساني الأوروبي نظرا لتزايد الهجرة غير الشرعية والتي هي محرك كبير على هاته الجريمة وبالتالي يصبح الأمن الإنساني بكل صور وأشكال الجريمة المنظمة خاصة إذا ما تكلمنا عن تعريف الأمن من طرف الباحث " أولي ويفر" للأمن الإنساني في بعده الإجتماعي الذي يعني العيش المألوف عليه أو المقبول به من طرف الجميع، يشكل تهديد الأمن المواطن في بيئته، وعند إسقاط هذا التعريف على ظاهرة الاتجار بالبشر، يتبين أن هذه العصابات الإجرامية تخل بالقواعد المجتمعية وقيمها المعتاد عليها، لتخرج عنها، فهذه الظاهرة مركبة من مجرمين وضحايا مستهدفين تجر معها الرشوة في كل الدول التي تقوه فيها، كما أن غالبية الأفراد المبحوث عنهم من طرف السلطات الأمنية للدول الأوروبية هم غالبا متورطين في جرائم أخرى كالقتل والتزوير وتجارة المخدرات والسرقة باستعمال كل أنواع العنف...إلخ.[2]

[1] – أديبة محمد صالح، المرجع السابق ، ص ص 108– 109.

[2] – رقية العاقل، المرجع السابق ، ص ص 147–148.

المبحث الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية على الصعيد الاقتصادي والإداري والاجتماعي.

إن للهجرة غير الشرعية جانب أخر من الآثار والإنعكاسات السلبية، فبالإضافة إلى الجوانب الأمنية مثل الجريمة المنظمة والإرهاب هناك إنعكاسات أخرى على الجانب الإقتصادي والإجتماعي على كل مجتمعات العالم وخاصة الدول الأوروبية التي تعد دول مقصد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ومن بين هذه الإنعكاسات زيادة الإنفاق المالي وتبيض الأموال، وتحويل الأموال وكذا تزوير الوثائق الرسمية، هذا ما جعل الدول الأوروبية تري بأنها تهديد على إقتصادياتها ومجتمعاتها.

المطلب الأول : على الصعيد الإقتصادي والإداري.

يشكل المهاجرين غير الشرعيين عائق وعبئ كبير في الدول الأوروبية خاصة الذين لم يتم اكتشاف أمرهم للدخول للأراضي الأوروبية وأصبحوا بذلك يعيشون في المجتمعات الأوروبية بطريقة غير قانونية، وهذا ما يشكل إنعكاس سلبي على الوضع الإقتصادي والإداري للأنظمة الإقتصادية والإدارية لتلك الدول ومن أمثلة ذلك تناقص الدخل الفردي والوطني نسبيا لبعض الدول الأوروبية بسبب تزايد نسب المهاجرين غير الشرعيين لأن هاته الفئة غير مبرمجة بالنسبة للحكومة من خلال إعداد الميزانية السنوية وغير مدرجة في نظام الإحصاء السكاني لأن هاته الفئة مقيمة بصفة غير قانونية وبالتالي يقصون من الإحصاء السكاني إضافة إلى ما يلجأ إليه المهاجرون للعمل عند أرباب العمل للعمل بصفة غير قانونية وبأقل ثمن الأمر الذي جعلهم حكرا على العمال الأوروبيين في أوروبا وهذا ما حصل في إسبانيا سنوات 1995 – 2005 وهذا باجتياح العمال المهاجرين غير الشرعيين للأعمال الشاقة في ورشات البناء والأشغال العمومية والقطاعي الزراعي بأقل أثمان ما جعل من أرباب العمل يحققون اكتفاء في اليد العاملة.[1]

وقد أدت هذه المسألة إلى خلق معدلات كبيرة من البطالة للمواطنين الإسبان الذين يشترطون أثناء الإلتحاق بالوظائف على الأجر العالي مقارنة مع العمال الأجانب (المهاجرين القانونيين والغير القانونيين) غير أن المهاجرين يعملون بأثمان زهيدة في سبيل البقاء في إسبانيا من أجل ضمان عيشهم أو الحصول على الإقامة بصفة دائمة.

[1] – ماتيو آندري ساركي، نجلاء سميكة، المرجع السابق ، ص59–60

كما أفرزت الهجرة غير الشرعية نوع من الهاجس المالي للدول الأوروبية هذا من خلال توقيف المهاجرين قصد إتخاذ الإجراءات لإعادتهم لبلدانهم الأصلية ويكلف هذا العمل ضخ أموال كبيرة من ميزانيات هاته الدول لإعادتهم وبالتالي تكلف عملية الإعادة مصاريف مالية مثل تكاليف الرعاية الصحية لأن بعض المهاجرين الذين لم يتم القبض عليهم نجدهم في غالب الأحيان في حالة صحية متدهورة خاصة إذا كانوا يحملون فيروسات معدية، وكذلك تكاليف الأكل والشرب، وتكاليف النقل البري أو الجوي أو البحري) لإعادتهم لأوطانهم الأصلية.[1]

كما تشكل الهجرة غير الشرعية أزمات مالية في الدول الأوروبية مثل "التحويلات المالية "ومعنى ذلك أن رؤوس الأموال التي يتقاضاها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من النشاطات التي يقومون بها في البلدان الأوروبية سواء أكانت قانونية أو عكس ذلك، فمثلا الأرباح التي يتقاضونها سواء في الجرائم المنظمة أو العمل السري في الشركات فهي تحول مباشرة إلى ذويهم في بلدانهم الأصلية الأمر الذي يؤثر سلبا على السيولة المالية لدول المقصد ما يجعل من الإنتاج والدخل الوطني لهاته الدول يتعثر في بعض الفترات الزمنية.[2]

ويقوم كذلك المهاجرين غير الشرعيين بجريمة إقتصادية أخرى تتمثل في جريمة غسيل الأموال أو مايسميها البعض بتبييض الأموال، وهي عبارة عن تمويه وإخفاء المصادر الأموال وعن طبيعة إكتسابها ،لكي تصبح بعد ذلك تحت تصرف الأفراد الذين كسبوا الأموال نتيجة لأعمال إجرامية أو غير قانونية، وقد وردت عدة تعريفات لهذه الجريمة، حيث عرفها الأستاذ "جيمس باسلي" : هي تلك الأعمال والنشاطات غير القانونية والتي تهدف بدورها إلى إخفاء الأموال المكتسبة من مختلف نشاطات وأشكال الجريمة المنظمة "[3] ، كما عرفها الأستاذ "محمد محي الدين عوض":"عملية التمويه على مصدر الأموال وطبيعته حتى يصبح صاحبه حرة في استخدامه دون خشيته ضبطه أو مصادرته قانونا أو هو أي تصرف يرتكب من شأنه إيجاد

---

[1] – سمير فؤاد، أهجرة العقول البشرية وأضرارها الإقتصادية" متوفر على الرابط التالي:.www.isegs.com/forum/showthread.php?t=795

[2] – سمير فؤاد، أهجرة العقول البشرية وأضرارها الإقتصادية" ، المرجع السابق.

[3] – نبيه صالح، جريمة غسيل الأموال، في ضوء الإجراء المنظم والمخاطر المترتبة عليها ، منشأة المعارف، 2006، ص36.

تبرير كاذب لمصدر الأموال الناتجة بطريق مباشر أو غير مباشر عن أنشطة إجرامية أويسهم في عملية توظيف أو إخفاء أو تحويل هذه العائدات الإجرامية".[1]

غير أن هذا النوع من الجرائم يرجع إلى فترات قديمة وقد قم بها كبار الجماعات الإجرامية ومن أشهر المافيا في إيطاليا" آل كابون" الذي أحيل إلى المحاكمة عام 1931 بسبب الأموال الهائلة التي حققها صاحب هذه العصابة وعادة هذه الجريمة في سنة 1973 إبان فضيحة 'ورترحيت في الو.م.أ ومنذ ذلك الوقت جرى شيوع الاصطلاح للدلالة على أنشطة إسباغ المشروعة على الأموال القذرة المحصلة من مصادر غير مشروعة.[2]

"وعملية غسيل الأموال تشمل على ثلاث مراحل هي: التوظيف، التغطية، والدمج، ويعني التوظيف أي وضع المال أو النقود السائلة داخل نظم مصرفي أو تحويلها للخارج أما التغطية فهي عملية هدفها إقصاء المصدر الأساسي بملكية الأموال عن طريق القيام بعمليات مالية معقدة لإخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أما الدمج: فهو عملية خلط الأموال المشروعة بالأموال غير المشروعة".[3]

وبالتالي فإن هذه الجريمة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمهاجرين غير الشرعيين نظرا الأشكال وصور الجريمة المنظمة التي يمارسها في الدول الأوروبية طالما أنهم من خلال إمتهانهم للتجارة غير المشروعة مثل المخدرات، تهريب البشر، الأسلحة، التزوير والاتجار بالبشر والتي تجلب لهم أموال باهظة وكسب ربح سهل للأموال وبعد ذلك

3- يقومون بجريمة غسل الأموال وتبيضها لإضفاء شرعية قانونية لتلك الأموال،[4] ولجريمة غسيل الأموال عدة أساليب يقوم بها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين منها:

– الصفقات الوهمية: تقوم بها بعض الفئات من المهاجرين غير الشرعيين نتيجة لكسبهم أموال قد تكون مجهولة المصدر وذلك بشراء محلات تجارية في البلدان الأجنبية التي تمارس فيها نشاطاتها وكسب المال وحتى اثناء عودتهم الى اوطانهم، وتقوم بنفس الشيء في البلد الذي تودع فيه الأموال، وتجري عملية تبيض الأموال عندما يشتري الغاسل (المجرم) سلعا أوخدمات من المؤسسة التي يراد إرسال الأموال إليها عن طريق رفع أسعار السلع أو الخدمات الواردة

[1] – امحمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها في القانون المصري، القاهرة: دار النهضة، 2003، ص10.

[2] – امحمد عبد اللطيف عبد العال، مرجع سابق ،ص ص11-12.

[3] – أمجد سعود قطيفان الحريشة، جريمة غسيل الأموال : دراسة مقارنة، ط ا، عمان، دار الثقافة، 2006، ص 37.

[4] – الجريمة المنظمة، مجلة الشرطة، العدد5، جويلية 1995، ص26.

في دفتر الشروط والفاتورة الشرائية، فيكون الفرق هو المبلغ المغسول مثل (تكون عملية تبيض الأموال وراء لهيب أسعار العقار) – إرسال فواتير مزورة كليا فيكون المبلغ الإجمالي المدفوع هو المبلغ المغسول.[1]

– إستخدام الشركات والمؤسسات: هي شركات توفر غطاء للمستفيدين الذين يقومون بغسيل الأموال وتمارس هذه الشركات أنشطة تجارية وغير تجارية، تعمل من خلالها دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال غير المشروعة من أجل إضفاء صفة الشرعية عليها وإدخالها إلى الدولة مرة أخرى مقابل الحصول على عمولات مالية كبيرة، وهناك نوعين من هذه الشركات الوهمية: هي شركات أجنبية متسترة يصعب على الحكومات الإطلاع على مستنداتها المالية.

– الشركات الورقية: تنشأ على الورق من خلال تسجيلها في الدفاتر الرسمية دون أن يعلم أحد، ويتم حساب بنكي وتسجيل إسمها لدى الإدارة الرسمية ولا يوضع إسم مالكها.

– تهريب العملة: تتم عملية تهريب العملات المتحصل عليها في شكل سيولة نقدية وهي غير مشروعة لأنها ناتجة عن عمل غير مشروع، بحيث تنقل هذه الأموال بوسائل النقل المختلفة إلى خارج من البلد الذي تتم فيه غسيل الأموال وبالضبط إلى الدول الأصلية لهؤلاء المجرمين وبالتالي تودع في البنوك في حساب جاري لصالحهم.[2]

–المكاسب المالية الوهمية من ألعاب القمار: توجد هذه الصورة من غسيل الأموال بكثرة في أوروبا الأمر الذي يجعل من المهاجرين استغلال هذا الربح السهل وتتم بتواطؤ اللاعبين، و يعمد كافة اللاعبين للخسارة حتى يربح أحدهم، وتكون الأموال التي يربحها هي أموال قذرة وغير شرعية، ويقوم الذي يغسل هذه الأموال بشراء كمية كبيرة من الفيش ويسدد قيمتها نقدا أو إيداع النقود (لدى الكازينو)* بحجة المقامرة لاحقا، ويقوم بعدها بغلق حسابه لاحقا لدى الكازينو وإعادة الفيش مقابل شيك باسمه ثم يحول المال الذي ربحه إلى بلده بطريقة آلية في البنك.[3]

– شراء السلع النفيسة: يقوم بعض المهاجرين غير الشرعيين بعد كسب المال غير المشروع إلى شراء بعض السلع النفيسة مثل الذهب والمجوهرات والسيارات الضخمة واللوحات النادرة

---

[1] – أمجد سعود قطيفان الخريشة، المرجع السابق، ص 43.

[2] – أمجد سعود قطيفان الخريشة، المرجع السابق ، ص 46.

*معنى الكازينو: هي مباني المنتزهات الترفيهية ونوادي القمار، معجم المعاني، متوفر على الرابط التالي. . www .almaany . com / ax / dict / ar – en / casine/78

[3] – المرجع نفسه، ص 47.

كخطوة أولى ليتم ذلك ببيعها مقابل الحصول على شيكات مصرفية بالقيمة، ثم يقوموا بفتح حسابات باسم أجانب مقيمين بصفة قانونية، وتجرى عملية التحويلات المالية من البلد المتواجدين فيه إلى البلد الأصلي وتكون هذه العملية بالاتفاق بين الأفراد من نفس جنسية البلد الأصلي، وبالتالي يستحيل التعرف على المصدر الحقيقي لتلك الأموال.[1]

ومن إنعكاسات الهجرة غير الشرعية كذلك على الجانب الإداري إذ يلجأ المهاجرين غير الشرعيين على تزييف وتزوير الوثائق الإدارية وتكون في بداية الأمر في بلدانهم الأصلية وتتمثل في تزوير المحررات الرسمية مثل (جوازات السفر، التأشيرة، بطاقة الهوية) من أجل السفر والهجرة إلى دول شمال المتوسط، أما الوجه الثاني للتزوير والتزييف للوثائق الذي يقوم به المهاجرين غير الشرعيين يكون في دول المقصد بعدما تمت الهجرة غير الشرعية بنجاح من دون علم السلطات بالدخول، وبالتالي يقوم هؤلاء الأفراد بتبني وتزوير وثائق السفر والهوية بحسب البلد المقيمين فيه بطريقة غير قانونية، وعلى سبيل المثال خلال سنوات 1989-1994 حوالي 14% من توقيفات المهاجرين كانت بحوزتهم على وثائق مزيفة يستخدمون بطاقة الضمان الإجتماعي مزيفة ومعارة قصد الإستفادة من الرعاية الإجتماعية وفي نفس الوقت لا يكشف أمرهم، ومن بين هؤلاء المهاجرين الجزائريين، المغاربة، المصريين حيث بلغت نسبة الجزائريين الذين تم اكتشاف أمرهم بأنّهم زوروا الوثائق الإدارية حوالي 7% في الدول الأوروبية.[2]

وأكدت التقارير الواردة عن الشرطة الفرنسية سنة 2005 على المخالفات التي يفوق فيها عدد المهاجرين مجهولي الجنسية عدد الفرنسيين تتمثل في تزوير وثائق الهوية وتوقيف 196 أجنبي مقابل 72 مواطن فرنسي، كذلك تزوير وثائق السيارات أسفرت على توقيف 119 أجنبي مقابل 119 مواطن فرنسي.[3]

بالإضافة لتقريرها لسنة 2006 تم توقيف مهاجرين غير شرعيين بوثائق مزورة من بطاقة الهوية وجواز السفر وترخيص الإقامة ب 203 حالة مقابل 48 مواطن فرنسي إضافة إلى حالات تزوير وثائق السيارات بـ 116 مهاجر مقابل 101 فرنسي كذلك توقيف 73

[1] – نفسه، ص 43.

[2] - Godfriedeng bersen, « sans papiers : les stratégies de séjour des immigrés clardestins », reuw: Actes de la recherche en science sociales, N°129. Septembre 1999,p33

[3] - Errance métropolitaine, désignation des infraction, septembre 2005, in: http//www.interieur .gov.Fr/section/a.la.une/toute-1- actualité/sécurite.

مهاجر مقابل 101 مواطن فرنسي بتهمة تزوير الوثائق الإدارية الأخرى مثل عقد الإيجار، بطاقات الضمان الاجتماعي، كما أن جريمة التزوير لم تبقي تقتصر على دول الاستقبال بل حتى المصدر ودول العبور مثل الجزائر، تونس، المغرب وليبيا بحيث تقدم الوثائق المزورة بغية الإفلات والعبور إلى دول شمال المتوسط كما أن غرب المتوسط مثل نيجيريا وكوت ديفوار شهدت هذه الظاهرة وتم اكتشاف أمرهم في كل من إسبانيا وإيطاليا.[1]

وعلى سبيل المثال تمكنت الشرطة الجزائرية في غرب البلاد في ولاية عين تموشنت سنة 2008 بالقبض على شبكة تقوم في تهريب المهاجرين وتزوير وثائق السفر والهوية المطابقة لدول شمال متوسط (إسبانيا، فرنسا) وذلك عبر الحدود المغربية الجزائرية ومن بين هذه الوثائق (شهادات الميلاد، بطاقات المقيم لصالح الدولة الإسبانية والفرنسية، شهادات العمل، وكشوف الرواتب تحمل أسماء مهاجرين قانونيين في إسبانيا وفرنسا)، وإلى جانب بطاقات الحجز لفنادق محررة باللغة الإسبانية، ودفاتر عائلية باللغة الفرنسية والعربية بها خاتم دائري لبلدية وهران.[2]

حيث تم بيع هذه الوثائق من طرف عصابة تهريب المهاجرين إلى مواطنين مرشحين لعملية الهجرة غير الشرعية 150 ألف جزائري لتقوم هذه العصابة بمرافقة المهاجرين إلى غاية الحدود الجزائرية المغربية وتسهيل عملية التسلل إلى غاية المملكة المغربية ليشقوا طريقهم إلى إسبانيا،[3] ويوضح الجدول الموالي عدد المهاجرين الأفارقة المتورطين في جرائم التزوير والاحتيال.

كما أحصت منظمة الشرطة الجنائية الدولية خلال سنوات 1981-1986 حالات تزوير للوثائق كانت بحوزة المهاجرين العمال الذين انتهى عقد عملهم بالدول الأوروبية خاصة في فرنسا، من تزوير شهادة العمل بطاقات الضمان الاجتماعي، حيث تم العثور بإسبانيا على مطبعة لصالح شبكة تختص في التزوير جوازات السفر وتمثلت في تزوير 500 جواز سفر باسم بريطانيا و360 بطاقة تعريف إسبانية وبلجيكية كانت تزور في هذه المطبعة.

كما أكدت الشرطة الجزائرية بأن المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول جنوب الصحراء الإفريقية قد طغى على أعمالهم خلال السنوات الأخيرة منذ بداية 2000 إلى

---

[1] - France métropolitaine, désignation des infraction, Novembre 2008: http//www.interieur.gouv.Fr/section/a.la.une/toute-1-actualité/sécurite-interieure.

[2] – رقية العاقل، المرجع السابق، ص 63.

[3] – المرجع نفسه، ص 23.

يومنا جريمة تزوير الوثائق والعملات، لتصبح لديهم تجربة في التزوير المطابق للأصل ومست أغلب التوقيعات للأفارقة بحوزتهم سيولة كبيرة من الأموال المزورة وجوازات السفر تمثلت في أوراق نقدية من عملة الدينار الجزائري وعملة اليورو.[1]

كما تمكنت مصالح الدرك الوطني الجزائري بولايات الوسط من توقيف أفارقة من 04 أفراد ومن جنسيات مالية، وكوت ديفوار وليبيري) اختصت في النصب والاحتيال على المواطنين بتزوير الأوراق النقدية من العملة الصعبة، ورخص الإقامة المزورة، وجوازات السفر وعتاد التزوير، وتم اكتشاف عصابات أخرى كانت تنشط في أقاليم أخرى بصفتهم مهاجرين غير شرعيين مقيمين بالجزائر من طرف الشرطة، كانت تقوم بتزوير الوثائق الإدارية وعملة الدينار الجزائري واليورو والدولار الأمريكي، ويقومون بترويجها بالسوق المحلية داخل العاصمة الجزائرية.[2]

كما أن المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في الدول الأوروبية لا يقومون فقط بتزوير الأموال والوثائق بل حتى تقليد بعض البضائع المدرجة في الأسواق الأوروبية التي تشمل علامات تجارية معروفة وذات جودة عالية، وهاته العملية يلجأ إليها لأنها تجني لهم أموال طائلة باسم العلامات التجارية المقلدة والمزورة، ويقوم بهذا العمل العمال المهاجرين بصفة سرية وغير مصرح بهم ومنهم المغاربة الذين يشتغلون في المزارع الإسبانية في الفترات الموسمية.[3] ولمزيد من التوضيح حول المهاجرين غير الشرعيين وعلاقتهم بالجرائم التي ذكرناها سابقا بين الجدول التالي ما يلي:

المطلب الثاني: على الصعيد الاجتماعي.

ومن جهة أخرى فإنّ الهجرة غير الشرعية تنعكس سلبا على الجانب الإجتماعي في أوروبا والمتمثل في عدة نواحي منها الضغط والإزدياد الديمغرافي ما يشكل عائق ومشكل كبير لهاته الدول بسبب تزايد حجم الظاهرة خاصة بعد تسوية وضعية الإقامة القانونية لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، وهذا ما يجعل من إزدياد في معدلات النمو الديمغرافي للدول الأوروبية وبالرغم

[1] – André Bossard, la criminalité internationale lereedotion, presse universitaire de France, 1988, p54.

[2] – ع. أحمد، م.مراد، " تفكيك شبكات الجريمة وتزوير العملات بالعاصمة، جريدة الخبر، العدد 3110، 7 مارس 2001، ص7.

[3] – Béatrice Hibou,"l'ourenture au maroc nissidence économique et central politique", les études du ceri, N°15,1996,p31.

من إرتفاع معدل الشيخوخة فيها لم تنخفض ظاهرة الضغط والإنفجار الديمغرافي بسبب زيادة الهجرة الوافدة، وتعرف الكبيرة في أعداد السكان بالمقارنة مع الموارد المتاحة.[1]

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن ظاهرة الإنفجار السكاني باتت بمثابة مأزق بدون حل إلى حد بعيد وهذا نظرا لزيادة الكثافة السكانية بشكل كبير في المدن الأوروبية خاصة مع إرتفاع نسبة الشيخوخة في أوروبا وكذلك لجوء هؤلاء المهاجرين إلى الزيادة في معدل الولادات قصد اكتساب الحقوق لأولادهم ومنحهم الجنسية إذ تعد هذه العملية بخطة إستراتيجية لضمان هؤلاء المهاجرين إقامتهم الدائمة وبالتالي ضمان مستقبلهم المعيشي في دول المقصد.

غير أن ظاهرة الإنفجار السكاني لها عواقب وخيمة على مجتمعات الدول الأوروبية بشكل كبير مثل الاختلال في تجانس البنية الإجتماعية الأوروبية عن طريق لجوء المهاجرين غير الشرعيين بالزواج بالأجنبيات (الأوروبيات) من أجل ضمان حق الإقامة والجنسية، فزواج المهاجر السري بالأجنبيات في أوروبا يمثل أهم حل للخروج من الحالة غير قانونية للمهاجر وبالتالي هذا الزواج ليس بالشيء السهل للمهاجرين السريين الذين ينظر إليهم نظرة نقص وإحتقار وعليه نادرا ما يتقبل المهاجر السري كصهر،[2] كما أن هذا الزواج يمنح المهاجر السري إمكانية الحصول على رخصة إقامة وتعديل وضعيته غير شرعية.

بحيث يغير هذا الزواج في التركيبة المجتمعية الأصلية للمجتمع الأوروبي وهذا ما يوجد في بعض الدول الأوروبية ومثال ذلك حالات الزواج المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة من الفرنسيات أو العكس وبمجرد زواج المهاجر غير الشرعي من المواطنة الفرنسية يمنح له كل الحقوق بما فيها حق الإقامة والعمل، وكشفت بعض الإحصائيات من زواج الجزائريين المهاجرين بصفة غير شرعية بزواج من الفرنسيات وحصولهم على الجنسية الفرنسية خلال سنوات 2011، 2012، وتراوح عدد المتزوجين حوالي 1980،[3] كما نشرت دراسات إسبانية حديثة أنجزها المعهد الإسباني لسياسات الأسرة والتي خلصت بأن المهاجرين غير الشرعيين بل حتى الشرعيين يأتون على رأس الأزواج الأجانب الذين تفضلهم المواطنات الإسبانيات وتراوح عددهن من الزواج بالمغاربة بأزيد من 1364 أي ما يعادل 12.8% من مجموع 10

---

[1] – ع. أحمد، م . مراد، مرجع سابق، ص 9.

[2] – GodfriedEngbersen >> sonpapiers : les stratégies de séjour des immigrés clandestins >> revue :Acte des Recherche en sociales, No129.septembre 1999,pp(30-31).

[3] – نوارة باشويش، "فرنسا تقر تسهيلات جديدة لتشجيع الزواج المختلط متوفر على الرابط التالي:
www.echorouk online.com/ara/articles/213913.html.

ألاف و159 زيجة عقدتها إسبانية مع مواطنين أجانب، وفي نفس السياق أوضحت الدراسة أن المغربيات يشكلن أقلية من حيث زيجات الإسبان بالأجنبيات لعدة اعتبارات أهمها الإعتبار الديني، كما أن معدل سن الأجانب الذين يعقدون قرانهم بالإسبان ما بين 20سنة حتى 45سنة،[1] وبالتالي فإن ظاهرة الزواج المختلط في أوروبا يشكل اختلال في نمط العيش وتغيير كبير في البيئة المعيشية في المجتمعات الأوروبية نتيجة دخول عادات وتقاليد جديدة من مجتمعات متنوعة من جنوب المتوسط، وهذا ما يطرح مشاكل كثيرة حول إشكالية الاندماج والتجانس في النسيج المجتمعي الأوروبي، كما تفرز مشكلة الاندماج حالات الطلاق الكثيرة وهذا راجع لعدة مشاكل منها الإختلاف في الدين والمعتقدات والعادات والتقاليد كما تفرز الهجرة غير الشرعية في المجتمعات الأوروبية عدة مشاكل إجتماعية مثل ظاهرة التسول من طرف المهاجرين الذين فشلوا في تسوية وضعيتهم من أجل الإقامة إضافة إلى ظاهرة العنف مثل الإعتداء الجسدي والسرقة وغيرها.

ومن جهة أخرى فإن الهجرة غير الشرعية لها إنعكاسات سلبية تؤثر على الصحة العامة للمجتمعات الأوروبية طالما أن الهجرة غير الشرعية تتميز بحركية واسعة من خلال توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية وماقد يصحبونه من أمراض خطيرة ومعدية تهدد الأمن الصحي والذي يهدد بدوره الأمن الإنساني، هذا ما تراه الدول الأوروبية من انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، ففي بعض من دول جنوب المتوسط (دول افريقيا الوسطى) كثرة الأمراض الفتاكة بسبب تدهور السياسات الصحية والإمكانيات المادية المواجهة تلك الأوبئة مثل أمراض السيدا وفيروس (H1N1) التي يموت بسببها 17 مليون شخص سنويا عبر مختلف دول العالم، أما بالنسبة للمصابين بداء السيدا قدر ب 9مليون شخص خلال سنوات 1994-1998-2000وهذا ما تراه الدول الأوروبية خوفا كبيرا يهدد أمنها الصحي، وهذا ما حصل في بعض الحالات للمهاجرين السريين الذين تسللوا إلى الأراضي الأوروبية وبالتالي انتشار بعض حالات تلك الفيروسات الفتاكة.[2]

[1] – محمد طارق حيون، "ارتفاع معدلات زواج المهاجرين المغاربة بالإسبانيات خلال السنوات الأخيرة"، متوفر على الرابط التالي :. www . maghress . com / alalam /12879

[2] - Human development Report 1994 « international cooperation at a erossroads : aid trade and security in an unequal word, pp(27-28).

كذلك بالنسبة لنيجيريا وساحل العاج وأنغولا وسيراليون، حيث إنتشرت فيها هذه الأمراض بنسبة 1.4 % خلال سنة 1997،[1] فقد ينظر لهذه النسبة على أنها قليلة مقارنة بالدول السابقة الذكر إلا أن الواجب الإشارة إليه أن نيجيريا كانت تعد في ذلك الحين 118 مليون نسمة (خمس سكان إفريقيا جنوب الصحراء) أي ما يفوق عن 2.2 مليون شخص مصاب بهذا الداء كما وصلت نسبة انتشار هذين الفيروسين في نهاية 2005 ب 3.9% بنيجيريا ومالي.[2]

ومن أهم الأمراض كذلك التي قد تشكل خطرا على الدول الأوروبية هو مرض أو فيروس "إيبولا" القاتل الذي إنتشر في غرب إفريقيا وخاصة في غينيا وسيراليون ويعد هذا الفيروس من أخطر الأمراض القاتلة وهذا ما تخاف منه ا أوروبا والعالم إن وصل الى اراضيها وفي 25 مارس 2014 أظهرت تقارير منظمة الصحة العالمية (WHO) أن وزارة الصحة في غينيا أبلغت عن تفشي مرض فيروس إيبولا(EVD) إضافة إلى دولة ليبريا وسيراليون وبالتالي يبقي هذا المرض الخطير يهدد حياة الناس في كل مكان وخاصة أن الدول الأوروبية دول استقبال ومقصد للمهاجرين واللاجئين خصوص جراء النزاعات والحروب الأهلية التي تشهدها بعض البلدان وهذا ما يقلق الدول الأوروبية من هذا المرض لأنها أكثر عرضة له.[3] وهذا ما جعل من الإتحاد الأوروبي يتحرك عاجلا لوضع سبل وإستراتيجيات احترازية لمواجهة هذا الفيروس بحيث قامت دول الإتحاد الأوروبي من تشديد إجراءات الهجرة العادية للأفارقة ووضع أجهزة وتدابير طبية وقائية على كل حدود أي دول من الإتحاد الأوروبي كما قام الإتحاد الأوروبي بمنح 560 مليون يورو لمساعدة الدول الإفريقية الثلاث الأكثر تأثرا بهذا الفيروس وتدريب الخبراء والأطباء لمواجهته.[4]

[1] - Nathalie lydié, « l'épidemie du VIH/sida en Afrique : état des lieux », Revue Afrique contemporaine, numéro spécial N°195,3éme trimestre 2000, p77.

[2] - http//www.unicef.org/info bycountry/Nigeria-statistics.htm le 2020-10-08.

[3] – www.who.int/csr/disease/ebola/ethics–panel.discussion/ar.

[4] – الإتحاد الأوروبي يبحث تعزيز الرد في مواجهة فيروس الإيبولا، متوفر على الرابط التالي :

www . afp . com / ar / news

خلاصة الفصل:

إنّ دول حوض المتوسط وضعت سياسات متعددة منها القانونية المتمثلة في التشريعات القانونية والسياسات الأمنية والاقتصادية والتنموية وكذلك الإتفاقيات الجماعية والثنائية من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية طالما أن هذه الظاهرة قد أفرزت انعكاسات سلبية كبيرة جدا على الصعيد الأمني والإجتماعي والإقتصادي سواء بالنسبة لدول الاستقبال أو دول العبور.

بالإضافة إلى المساعدات المالية والمشاريع التنموية التي قدمتها كل من دول شمال المتوسط ودول شمال إفريقيا على حساب دول الساحل وغرب إفريقيا، لم تحقق نجاحا يؤمل منه توقيف فلول الهجرة غير الشرعية باتجاه الشمال، وإنما عمقت من حدة المديونية والتبعية للخارج بالنسبة لدول جنوب المتوسط وبالمقابل دول شمال المتوسط كما تفاقمت الفوارق الإجتماعية ، كما أن تلك الحلول والإجراءات تبقي نسبية وتخدم جانب واحد أكثر من الجانبيين بمعنى أنها تخدم أكثر فأكثر دول شمال المتوسط.

إنّ حل مشكلة ظاهرة الهجرة غير الشرعية نهائيا من غير الممكن توقعه، كون أن الظاهرة طبيعية واجتماعية في طبع الإنسان ولكي يكون هناك تحقيق وتنظيم الهجرة بصفة شرعية ومضبوطة يكون بإرادة كل الشعوب الإفريقية وتحقيق حوار شامل وإندماج إفريقي وتحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية إفريقية لوحدها، كل هذا يصب في تكريس إحترام حقوق الإنسان وتحقيق البعد الواسع للأمن الإنساني في منطقة حوض المتوسط، ولابد من تصحيح الرؤى والوعي السياسي لدى (الطبقة الحاكمة وأصحاب السلطة) في إفريقيا قصد وضح الحلول الوقائية الفعلية للحد من الظاهرة وتتوافق مع إحترام حقوق الإنسان.

خاتمة

الخاتمة:

نستنتج في الأخير أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي في استمرار نظرا لطبيعة الظاهرة بأنها ظاهرة اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولى، لأنها سلوك كامن ولصيق بذات الإنسان وبالتالي يسعى في أي وقت كان أن يلجأ إلى الهجرة سواء منها القانونية و غير قانونية، نتيجة لعدة أسباب و عوامل كثيرة منها: الاجتماعية والاقتصادية مثل: الفقر، البطالة، الحرمان الصحي والتعليمي، التهميش، الأمراض، التفاوت الطبقي، ومنها السياسية والأمنية مثل الأزمات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان وغياب مبادئ الديمقراطية، النزاعات الأهلية المسلحة والحروب، غير أن الهجرة غير الشرعية التي يلجأ إليها الأفراد تشكل في الأساس مشاكل وانعكاسات سلبية إلى حد كبير في الدول التي يقصدونها، خاصة وأنها تكتسي خاصية اجتماعية و حركية دائمة تتغير من وجهة الأخرى وتزداد وتتناقص حسب الظروف والعوامل المحيطة بها تؤثر فيها بصفة مباشرة.

غير أنّ الهجرة غير الشرعية كانت في وقت مضى ايجابية إلى حد كبير نظرا لما كانت تشكله في الدعم الكبير لدول الإستقبال خاصة الدول الأوروبية نظرا لما كانت تحتاجه من دعم بشري أجنبي لبناء اقتصادياتها حينما كانت تعاني من ركود حاد خصوصا بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية والتي حطمت كل اقتصاديات دول أوروبا، وفعلا حققت هجرة الأجانب تنمية حقيقية لإقتصاديات تلك الدول، غير أن الدول الأوروبية فيما بعد قامت بتغيير سياساتها اتجاه الهجرة– فبعدما كانت تشجع الهجرة لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها- لجأت إلى سياسات وقف الهجرة وتغير وجهتها إلى هجرة انتقائية تهدف إلى مشروطية الهجرة بمعنى أنها تسمح وتشرع الهجرة فقط الأجانب من دول جنوب المتوسط الذين تتوفر فيهم الشروط الكافية مثل التأهيل والمستوى التعليمي فقط، غير أن هذه المرحلة من تاريخ الهجرة تعتبر نقطة تحول التي غيرت من سياق الهجرة إلى السياق غير القانوني وتحديدا إلى الهجرة غير الشرعية التي أصبحت الحل الوحيد للمهاجرين خاصة منهم العمال المهاجرين المطالبين بحقوقهم التي إنتهكت من طرف الدول الأوروبية ونفس الشيء بالنسبة لأهاليهم المطالبين بحقوقهم إذن هذا ما جعل من حدة تفاقم الهجرة غير الشرعية.

غير أنّ قضية هجرة الشباب من أغلب دول جنوب المتوسط بما فيها دول المغرب العربي ودول المشرق ودول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، إحتلت مساحة وفضاء واسع لوسائل الإعلام الدولية وبالدول المحيطة بحوض المتوسط وكذا المجتمع الدولي بما فيه من المنظمات

الدولية والإقليمية الحكومية والغير الحكومية وعدد من منظمات المجتمع المدني داخل الدول المتوسطية، نظرا لما صارت عليه حالة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي أصبحت فعلا مشكلة تؤرق خصوصا الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين بما فيها دول العبور.

إنّ الفكرة الرئيسية التي تبرهن عن السبب الوحيد الذي يشرح لنا إتجاه ومسار الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شمال المتوسط هو التباين والتفاوت للمستوى الإقتصادي والإجتماعي إلى حد كبير وما أحدثته العولمة الإقتصادية من تحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات، ونستطيع التفرقة بين أوجه الإختلاف بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط هو وجود فارق الهوة بين كلا الضفتين، لذلك يتخذ المهاجرين غير الشرعيين دول المقصد هي الدول الأوروبية قصد تحقيق أحلامهم مثل تأمين مصدر عيشهم وتحقيق مستقبل زاهر وتأمين عيش كريم وحياة أفضل من تلك التي كانوا يعيشونها في بلدانهم الأصلية، غير أننا لا ننسى أن سياسات المنع والغلق التي إنتهجتها الدول الأوروبية جعلت بالنسبة للمهاجرين سواء كانوا شرعيين أم غير شرعيين أهدافا لهم وتحديا حقيقيا إستطاعوا تحقيقه رغم الصعوبات التي واجهتهم.

غير أنّ الهجرة غير الشرعية إتخذت بعدا أمنيا، إذ أصبحت تشكل تهديدا يواجه دول شمال المتوسط، ويعتبر هذا التهديد الذي تشكله الهجرة غير الشرعية من التهديدات الجديدة غير العسكرية في إطار ما يعرف بتهديدات الأمن الاقليمي ، والأمر الذي يجعل من هذه الظاهرة أكثر خطورة وارتباطها بعدة تهديدات وتحديات أخرى مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تجارة المخدرات، الآفات الإجتماعية بكل صورها والأتجار بالبشر وتجارة الأسلحة ، الأمراض والأوبئة الفتاكة والتطرف الديني والفكري، وتجسدت هذه المسلمة الفكرية بعد نهاية الحرب البارة ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 للهجوم الإرهابي على الو.م. أ الذي أثر بكل ثقله على صنع القرار الأوروبي المشترك تجاه الهجرة عامة وتدفقات الهجرة غير الشرعية وكان شديد اللهجة حول سياسات وقف الهجرة، طالما أنها تشكل مصدر حقيقي وتهديد أمني حقيقي يواجه إستقرار الدول الأوروبية.

إنّ هذه المسلمات تثبت لنا حقيقة واضحة للإجابة على إشكاليتنا الرئيسية لهذا البحث بأكمله وهي إن الهجرة غير الشرعية فعلا تشكل تهديدا أمنيا إقليميا نسبيا وغير مباشر للدول الأوروبية، كما أنها مصدر حقيقي لأغلب التهديدات الأخرى السالفة الذكر والتي تهدد أمن وإستقرار الدول وليس حصرا على الدول الأوروبية بل حتى دول جنوب المتوسط بما فيها دول

العبور، ويرجع هذا الأمر إلى طبيعة الظاهرة كونها ذات خاصية إنتقالية من بلد داخل الحدود السياسية وخارجها وكذلك من منطقة إلى أخرى كما تتخذ عدة أشكال، وصور نظر بارتباطها بالفرد والجماعة.

إنّ هذا الكلام يبن لنا من خلال بحثنا أن القضاء على هاته الظاهرة يكون إلا بتضافر الجهود والتعاون بين دول المتوسط فلا يمكن أن تضمن أي دولة في المتوسط أمنها بكل مستوياته لوحدها، بل يكون بتضافر الجهود في إطار سياسات الشراكة والتعاون والتكامل التحقيق الأمن الجماعي المشترك، كما استنتجنا بأن القوة العسكرية لأي دولة متوسطية مهما كانت قوتها ومكانتها لا تستطيع لوحدها محاربة الظاهرة ككل، بل هناك عدة حلول وآليات فعلية تقف أمام الظاهرة ويجب إنسجام القوة العسكرية وتكاملها مع الآليات غير العسكرية، وأنّ أمن دول أوروبا لا يمكن أن يتم وأن يتحقق بمعزل عن أمن دول جنوب المتوسط لان أمن حوض المتوسط لا ينجح إلا بالتكامل والتعاون الإقليمي لدول المنطقة.

ومن خلال هذه المسلمة لجأت الدول المتوسطية إلى العمل على الحد من الظاهرة وكانت البداية بوضع الحلول الداخلية لكل دولة حيث بدأت في التشريعات والنصوص القانونية من خلال وضع الهجرة العادية في إطارها القانوني وتمثل ذلك في إعادة صياغة النصوص القانونية الخاصة بالهجرة العادية والإجراءات الإدارية للسفر، كما سعدت كل دولة في إحداث تغيرات وتعديلات في شروط منح الإقامة خاصة الدول الأوروبية طالما أنها أكثر الدول إستقبالا للمهاجرين، إضافة إلى تشريع منظومة قانونية تجرم كل أنواع وصور الهجرة غير الشرعية سواء من البر أو الجو أو البحر.

كما أنّ الهجرة غير الشرعية تشكل تحديا، وحساسية اتجاه السياسات الأوروبية الفردية لكونها قضية إجتماعية وسياسية وأمنية في نفس الوقت، إضافة إلى مشكلة الإندماج التي تناولتها بعض الحلول المقترحة من طرف الدول الأوروبية لأنّ عملية الإندماج تتزايد بالنسبة للشعوب العربية في أوروبا، إضافة إلى اختلافات في وجهات النظر بالنسبة للدول المتوسطية إتجاه خطورة الظاهرة، وبالتالي ترى الدول الأوروبية أنّ خطر الظاهرة إليها أكثر بكثير بالنسبة لدول جنوب المتوسط

و علية نخلص إلى التوصيات التالية:

الاقتراحات:

1. ينبغي تبني اجراء متكامل للهجرة غير الشرعية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعتها متعددة الأبعاد وأسبابها الاقتصادية والاجتماعية ككل، ويتطلب ذلك تجاوز التحديات التي يفرضها ج يركز بشكل كبير على الأمن، كما ينبغي التركيز على الصلة بين سياسات الهجرة غير الشرعية وسياسات التعاون ككل ضمن إطار عملية الشراكة الأورومتوسطية، وينبغي أن يساعد هذا التحليل في تقوية النهج الإقليمي للتعامل مع الهجرة غير الشرعية.
2. من الضروري عكس التحديات المستقبلية التي تواجه عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط خلال السنوات القادمة، وهي تشمل معرفة إن كان إعادة إطلاق عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط مصحوباً بتطبيق كافٍ للوسائل المالية للتعاون وبفعاليتهما وتقييم إن تمت تقوية التعاون الاقتصادي والاجتماعي في مجال الهجرة غير الشرعية وفي سياق الظروف الاقتصادية الحالية فرض سؤال عن أي درجة ستتطلب تأثيرات الأزمة طويلة الأمد تقوية لسياسات التعاون الاقتصادي والاجتماعي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.
3. من الضروري معرفة كيف أثرت الأحداث الأخيرة لما يسمى "ربيع الثورات العربية" في الهجرة غير الشرعية في المنطقة وكيف يمكن الاستفادة من فرصة دعم الترسيخ الديمقراطي في هذه الدول.
4. يجب الاهتمام بالدور الهام الذي يمكن للمنظمات التي تمثل الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية أن تؤديه في معالجة العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية والتعاون في منطقة البحر المتوسط بالإضافة إلى العمل الذي تؤديها السياسة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الأورومتوسطية والتي كرست اهتماماً كبيراً للمعالجة الكلية لواقع الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر إقليمية.
5. يجب أن تتم مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار الاحترام الصارم لحقوق الإنسان و كرامته.
6. العمل على تحسين مناخ الاستثمار و تقديم حوافز خاصة للمستثمرين حسب حجم العمل التي يولدوا بها و إعطاء ميزات للاستثمار العربي و المشاريع العربية المشتركة و توجيهه قدر الإمكان للاقتصاد الحقيقي المولد لفرص العمل و إتباع منهج رأس المال حيث العمالة المناسبة وليس العكس.

7. عمل حكومات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية على القضاء على الأسباب التي أدت إلى الهجرة و تفعيل دور مؤسسات الدولة في جميع المجالات.
8. عقد اتفاقيات متعددة الأطراف بشأن تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين وعدم الاقتصار على الاتفاقيات الثنائية فقط بين الدول المصدرة للهجرة و المستقبلة لها.
9. ضرورة تشديد العقوبات على أعضاء الشبكات و المنظمات الإجرامية التي تقوم بتهريب المهاجرين، سواء قاموا بعملية النقل أو ساعدوا على تنظيمها أو وفروا وسائل النقل...إلخ ،وكذلك من ساهم في هذه الجريمة بحكم منصبه أو سلطته أو أجهزة الحكومة ...أو مراكز الجدود، و هذا ما يدفع إلى ضرورة مراجعة التشريعات القانونية السارية لتكون أكثر صرامة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
10. ضرورة تكثيف الحملات الإعلامية و الدينية لتعريف العازمين على القيام بالهجرة غير الشرعية بخطورة هذه الظاهرة، و زيادة الوعي حول مشاكلها و عواقبها.

.

قائمة المراجع

المصادر

القرآن الكريم

ابن منظور، لسان العرب مصر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى،

الكتب

1. أدبية محمد صالح عبد الله، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة، السليمانية: . مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009
2. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، د.م.ن، وزارة الإعلام، ط1، د.ت.ن،
3. أمجد سعود قطيفان الحريشة، جريمة غسيل الأموال : دراسة مقارنة، ط ا، عمان، دار الثقافة، 2006
4. امحمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها في القانون المصري، القاهرة: دار النهضة، 2003،
5. برهان الدين إبراهيم البقاعي، الإعلام بسن الهجرة إلى الشام، لبنان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت ،1997
6. خالد بن مبارك القريوي القحطاني، التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة غير الوطنية، رسالة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض السنة الدراسية 2008 / 2007
7. رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، لجزائر، دار هومه،دون ذكر الطبعة ،2016
8. سامي جاد عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003
9. طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، مصر، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، الطبعة الأولى،2009
10. عارف غلايفي، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، معهد قوى الأمن الداخلي المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، لبنان، 2008

11. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، دط، الرياض2008

12. فتحي دردار، الإدمان: التدخين – الخمر – المخدرات، الإتقان للتصفيف، ط ا، الجزائر 2005

13. محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، الهجرة غير الشرعية المشكلات الاجتماعية، مصر، المكتب العربي للحديث ،الإسكندرية، دون ذكر الطبعة 2008،

14. محمد مصطفى حسن علي، سياسات وتجارب إعادة انخراط مهجري بلدان المغرب العربي، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،1987

15. محمد مصطفى كمال وفؤاد را، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية والأوروبية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ،2001،

16. مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى ،2010،

17. مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، مصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، دون ذكر الطبعة ،1996،

18. منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي، جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2006،

19. نبيه صالح، جريمة غسيل الأموال، في ضوء الإجراء المنظم والمخاطر المترتبة عليها ، منشأة المعارف، 2006،

20. نجدت صبري ئاكرة بي، الإطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية، الأردن، دار دجلة، عمان، الطبعة الأولى ،2010،

21. يوسف داود كوركيس، الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه، عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001،

مذكرات و رسائل التخرج

1. ختو فايزة ،"البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،2011

2. خديجة بتقة ،"السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014
3. خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية،"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014"،
4. ساعد رشيد ،"واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012
5. صايش عبد المالك ،"التعاون الأورو–مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة ،2007

المقالات و المنشورات

1. بوعلام بولعراس ، فريد جبابلة، "الجريمة المنظمة: الوجه الآخر للإرهاب الدولي ، العدد: 471 مجلة الجيش، العدد: 471، أكتوبر 2002،
2. جاكلين بها ومونيت زارد، التفريق ما بين التهريب والاتجار بالبشر، نشرة الهجرة السرية، العدد 25،
3. ع. أحمد، م.مراد، " تفكيك شبكات الجريمة وتزوير العملات بالعاصمة، جريدة الخبر، العدد 3110، 7 مارس 2001
4. عبد النور بن عنتر ،"البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، مجلة الشؤون العربية، العدد 133، 2008،
5. عبد النور بن عنتر ،"محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، مجلة الشؤون العربية، العدد 159، 2000،
6. عبد الواحد أكمير ،"الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، مركز دراسات الوحدة العربية"، مج. 37، ع. 433 (آذار 2015)،

القوانين و المراسيم

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، العدد 69، صادرة بتاريخ 12 نوفمبر 2003

المراجع باللغة الأجنبية

- Béatrice Hibou,"l'ourenture au maroc nissidence économique et central politique", les études du ceri, N°15,1996,.
- Berman.Armed and Aimless :Armed groups, Guns,and Human securitu in Ecowas Region, Geneva ; A Small arris survey publication ,2005
-GodfriedEngbersen >> sonpapiers : les stratégies de séjour des immigrés clandestins >> revue :Acte des Recherche en sociales, No129.septembre 1999,
- Human development Report 1994 « international cooperation at a erossroads : aid trade and security in an unequal word,
- Nathalie lydié, « l'épidemie du VIH/sida en Afrique : état des lieux », Revue Afrique contemporaine, numéro spécial N°195,3éme trimestre 2000
- Yves pélicier et Guy thuillier, la drogue, paris, presse universitaire de France,p13
André Bossard, la criminalité internationale lereedotion, presse universitaire de France, 1988,
-Godfriedeng bersen, « sans papiers : les stratégies de séjour des immigrés clardestins », reuw: Actes de la recherche en science sociales, N°129. Septembre 1999,p33
-La sécurité humaine. Presse de la fondation national des science politique, france,2003.
-Nicolas florquin and stéphaniepézars, « insurgency, pisarmament, and in security in Northen mali,1990-2004 win :micolasfloquin and eric G.
-Observatoire géopolitique des drogues, Etatdes drogues, drogues des Etats, Editions Hachette, 1994

المواقع الالكترونية

- Maroc au Cour du trafique de drogue" http//www.france-jeunes.net/ lire-maroc-au-coeur-dutrafic-de-droque-17674.htm
- www.isegs.com/forum/showthread.php?t=795.
- http//www.interieur .gov.Fr/section/a.la.une/toute-1- actualité/sécurite.
- http//www.interieur.gouv.Fr/section/a.la.une/toute-1-actualité/sécurite-interieure.
  - http//www.unicef.org/info bycountry/Nigeria-statistics.htm le 08-10-2020.
  - www.who.int/csr/disease/ebola/ethics-panel.discussion/ar
- www . afp . com / ar / news

فهرس المحتويات

شكر

اهداء

مقدمة .....ب

الفصـل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي و الهجرة غير شرعية 1

المبحث الأول: الأمن القومي في حوض البحر الأبيض المتوسط. 3

المطلب الأول: مفهوم الأمن ومفهوم منطقة المتوسط..... 3

الفرع الأول: مفهوم الأمن. 4

الفرع الثاني: مفهوم منطقة المتوسط 6

المطلب الثاني: المقاربات الأمنية في المتوسط..... 8

الفرع الأول: المقاربة الأوروبية للأمن الاقليمي في المتوسط. 8

الفرع الثاني: المقاربة العربية للأمن الاقليمي في المتوسط..... 9

المبحث الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية وتطورها 11

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير شرعية.....11

الفرع الأول: الهجرة الشرعية 11

الفرع الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية.....14

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية بين العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة 15

المطلب الثاني : تطور الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا 19

الفرع الثاني: مناطق الهجرة غير الشرعية 23

خلاصة الفصل الأول.....27

الفصل الثاني : انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي لمنطقة المتوسط.....28

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية على الصعيد الأمني. 29

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية والإرهاب: 30

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة:.....32

الفرع الأول : الهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة 34

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات. 35

الفرع الثالث: المهاجرين غير الشرعيين وتهريب البشر والأتجار بهم. 38

المبحث الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية على الصعيد الاقتصادي والإداري والاجتماعي.
.....42

المطلب الأول : على الصعيد الإقتصادي والإداري. 42

المطلب الثاني: على الصعيد الاجتماعي. 48

خلاصة الفصل:.....52

خاتمة 53

قائمة المراجع.....59

فهرس المحتويات 64